

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.14
6 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلوريين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

لقى كلمة كل من :

السيد عبد الوكيل (أفغانستان)
السيد دالوس (الرأس الأخضر)
السيد ماليي (البنانيا)
السيد لوندوينو باريديس (كولومبيا)
السيد أكينيمي (نيجيريا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٧٥٨٦ 87-64079/A ب

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد عبد الوكيل (افغانستان) (تكلم بالدارية ؛ وقدم الوفد نصا
بالانكليزية) : بالنيابة عن جمهورية افغانستان الديمقراطية ، يسعدني أن اهتكم ،
 سيدي الرئيس ، على انتخابكم للمنصب الرفيع ، وهو رئاسة الدورة الثانية والاربعين
 للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن مقتنعون بأن اجتماعنا تحت قيادتكم القديرة
 سيغذي الى نتائج مثمرة فيما يتعلق بالحفاظ على السلم وتوطيد دعائمه .
 وأود أن أعرب عن كامل تقدير حكومتي للجهود التي يبذلها السيد خافيير بيريز
 دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، وللطريقة الرشيدة التي يدير بها أعمال
 المنظمة .
 ويولي شعب وحكومة أفغانستان أهمية ضخمة للدور الذي تظلع به منظمة الأمم
 المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية والحل السلمي للصراعات عن طريق الوسائل
 السياسية ، القائمة على أساس حلول مقبولة وعادلة .
 تتسم المشاكل الدولية قيد المناقشة في الجمعية العامة بأنها خطيرة ومعقدة .
 ولا شك مع ذلك في أن خطر اشتعال حرب نووية واستخدام القوة يشكلان الشاغلين
 الرئيسيين لكل الأمم ، وكل رجال السياسة الواقعيين وبعيدي النظر والدوائر المحببة
 للسلم في العالم . ويقتضي حل هذه المشاكل اسلوبا جديدا في التفكير السياسي .
 وتؤمن حكومتي بأنه لا يمكن وجود أمن استثنائي لاية دولة ما لم يحل سلم دائم
 وحقيقي ، يقوم على نزع السلاح العام والكامل ، ويستفيد منه الجميع . بل انه لا يمكن
 لأي بلد أن يتنفس بحرية في ظل القذائف النووية وفي ظل مشروع مبادرة الدفاع
 الاستراتيجي للولايات المتحدة .
 وينبغي أن تستغل كل الامكانيات القائمة في العلاقات الدولية المعاصرة
 وامكانيات الأمم المتحدة لحل مشكلات العالم ومن أجل انشاء آلية قانونية وسياسية
 مقبولة دوليا لتنظيم العلاقات الدولية .

ونرحب بحرارة بإمكانية توقيع اتفاق على القضاء على القذائف النووية المتوسطة المدى والقصيرة المدى في أوروبا ، وهي إمكانية أوجدتها المحادثات التي جرت مؤخرا في واشنطن بين وزيرى خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية . ونأمل ان تستخدم الخبرة المكتسبة خلال هذه المحادثات في حظر التجارب النووية وخفض الاسلحة النووية الاستراتيجية والقضاء عليها في نهاية المطاف .

وتتابع حكومة افغانستان بقلق متزايد التطورات الاقليمية الخطيرة في مختلف بقاع العالم . وفي منطقة الخليج الاستراتيجية ، أدت السياسات الامبريالية التوسعية التي تتسم بالنزعة العالمية الجديدة الى خلق حالة متفجرة . وان تركيز القوات البحرية الضخمة التابعة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها يشكل تهديدا خطيرا ذا ابعاد متفجرة جديدة لا يمكن السيطرة عليها . ونحن نؤيد تنفيذ الاقتراح الرامي الى سحب القوات البحرية الاجنبية من تلك المنطقة .

ولقد اودت الحرب الطائشة بين ايران والعراق بأرواح مئات الالاف والحقت خسائر مادية فادحة بالطرفين . وإننا نؤيد قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي يطالب بوقف اطلاق النار فورا .

ولا تزال بؤرة التوتر في الشرق الاوسط ، التي توهك على الانفجار ، كما هي دون تفسير بسبب استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية وحرمانها الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة .

ان عقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع الاطراف المعنية هو السبيل الوحيد المعقول لحل هذه القضية . ولا بد من البحث عن حل ممكن وشامل لمشكلة قبرص من خلال عقد مؤتمر دولي ضمن إطار الامم المتحدة ليتسنى ازالة بوثة توتر خطيرة من منطقة شرقي المتوسط . كما أن الاستفزازات الصادرة من وراء البحار قد زادت أيضا من تصعيد الصراع والخلاف في لبنان مرة ثانية .

ولا يزال نظام بريتوريا يواصل اتباع سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق القمع العنيف للسكان ، بالرغم من مطالبة العالم باجمعه بالغاء هذه السياسة .

وتجري إعاقة الجهود النبيلة التي تبذلها الامم المتحدة لضمان استقلال شعب ناميبيا ، كما أن عدوان نظام الفصل العنصري لا يزال مستمرا على أنغولا وغيرها من دول خط المواجهة . وهنا أيضا يتضح تدخل الولايات المتحدة الامريكية .

ان تهديدات الولايات المتحدة المسلحة لدول امريكا اللاتينية تجلّت في المساعدة العسكرية والمالية الشائنة التي تقدمها الى الكونترا في نيكاراغوا . وقد كشف الاتفاق الذي جرى التوصل اليه مؤخرا في غواتيمالا بين زعماء بلدان امريكا الوسطى الخمسة ثانية الطبيعة العملية لعملية كونتادورا للسلام ، وبين الحاجة التي وضع نهاية للتدخل الخارجي في شؤون المنطقة .

اننا نعرب عن تضامننا مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في جهودها لتوحيد كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الاسلحة النووية . كما أن عملية المصالحة التي بدأتها جمهورية كمبوتشيا الشعبية تستحق التقدير والدعم . ونأمل أن ترحب جميع الاطراف المعنية بهذه العملية المفيدة والايجابية .

وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا وتأييدنا لدور مقترحات ومبادرات السلام البنّاءة التي تقدم بها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من البلدان الاشتراكية ، ولجهود السلم التي بدأتها الامم المتحدة والدول الاعضاء في حركة عدم

الانحياز ، تلك الجهود التي تجلّت في إعلان هراري ومقترحات نيودلهي الستة ، ولمعاني حركات التحرر الوطنية والحركات التقدمية .

لا تزال حالة الاقتصاد العالمي تدعو الى الجزع . وما من شك في أن هذا سيكون له عواقب وخيمة . وتبيّن الزيادة في عدد أقل البلدان نموا من ٣١ بلدا عام ١٩٨١ الى ٤٠ بلدا في عام ١٩٨٦ واقع الحياة الاقتصادية الدولية السائدة البائس . ان حالة الاقتصاد العالمي الراهنة ليست بمعزل عن سباق التسلح . ولا يمكن تحرير الموارد الضرورية لتحسين حالة اقتصاد العالم إلا بوقف سباق التسلح . وما لم يصبح الامن الاقتصادي الدولي جزءا لا يتجزأ من الامن العالمي الشامل ، وما لم يجر التقييد به تقييدا تاما ، فانه لن يتسنى تحقيق معدلات متناسقة للنمو السريع والمستقر ولن يتسنى انشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

إن أزمة الديون وخدمة الديون ومعدلات الفائدة العالية الى جانب السياسات الحمائية تؤدي الى إعاقة برامج التنمية في البلدان النامية وفي أقل البلدان نموا أو الى وقف تلك البرامج كليا .

وفيما يتعلق بالحقائق في بلدي ، فاني أود القول إنه بانتصار ثورة نيسان/ابريل ، فان شعب بلدي لم يهبّ إلا لمحاربة التخلف والامية والجهل والمرض والفقر والبطالة في مجتمعنا .

ولكن أعداء أفغانستان لا يزالون يشنون على بلدي حربا غير معلنة منذ تسع سنوات ، وقد شنت هذه الحرب منذ بدايتها عن طريق بعض البلدان المجاورة ، ولكنها اشتدت حدة واتخذت أبعادا جديدة هذا العام . وتنفق حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الدوائر الامبريالية والرجعية بلايين الدولارات لإذكاء جذوة هذه الحرب . ونتيجة لذلك استشهد وُهوّه آلاف الافغانيين ، وفُردّ مئات الآلاف منهم وأصبحوا يعيشون الان حياة محزنة في المنفى .

وخربت الحرب أيضا اقتصادنا الوطني . فعلى سبيل المثال تم تدمير واحرق ٣٠٠٠ مدرسة و ٢٥٠ جسرًا و ٥٠ مركزا ثقافيا و ١٣١ مستشفى و ٢٢٤ مسجدا ومكان عبادة و ٢٥٨ مركز انتاج وآلاف الكيلومترات من الطرق وخطوط المواصلات وآلاف الشاحنات .

ويبلغ اجمالي الضرر الذي لحق باقتصادنا الوطني بلايين من وحدات العملة الافغانية ، وهذا يعادل ثلاثة ارباع اجمالي استثمارات التنمية في افغانستان على مدى الخمسين عاما الماضية . كما ان النفقات الدفاعية الضخمة التي كانت ستُدخل ، لولا ذلك ، تحسنا على احوال شعبنا المعيشية ، قد أثقلت كاهل اقتصادنا الهش .

ان هذه الحالة جعلت من الحتمي على كل أفغاني أن يفكر في كيفية التغلب على الظروف الحالية . ان هذا التصميم الضروري والتفكير السياسي الجديد والجهد المشترك من جميع الوطنيين توجه الى وضع نهاية للاقتتال الاخوي وإحلال السلم والهدوء في البلاد . ويتجلى هذا التصميم وهذا التفكير السياسي الجديد في سياسة المصالحة الوطنية التي بُدئ في تنفيذها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . وتتمشى هذه السياسة تمشيا تاما مع مبادئ الانسانية والاسلام والتقاليد الافغانية وميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

كما أن إعلان وقف اطلاق النار من جانب واحد وتمديده ، وإعلان العفو العام ، بما في ذلك اطلاق سراح السجناء ، والموافقة على تشريعات جديدة تتعلق بتنظيم أفضل للشؤون الزراعية ، وإعفاء الفلاحين من فوائد الديون والتعريفات الجمركية ، وإعادة الممتلكات المصادرة الى العائدين ، وتشجيع وتنمية الاستثمارات الخاصة ، واعتماد شروط جديدة وملائمة للخدمة الوطنية وغيرها من الخطوات ، اتخذت مؤخرا من أجل الرفاهة العامة .

وقد شكل ما يزيد على ٣ ٢٠٠ لجنة للمصالحة الوطنية في انحاء البلاد كافة . وعاد حوالي ٨٢ ٠٠٠ من مواطنينا اللاجئين ، على الرغم من العقبات التي تشيرها البلدان المجاورة . كما أن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ عضو من أعضاء المجموعات المعارضة المسلحة داخل البلاد القوا أسلحتهم وأصبحوا يتعاونون مع الحكومة في صيانة السلم والامن في مناطقهم . وتقوم حوالي ٦٠٠ مجموعة من مجموعات المعارضة المسلحة ، تضم ٥٢ ٠٠٠ شخص ، باجراء اتصالات ومفاوضات مع الحكومة .

وقد ووفق على قانون الاحزاب السياسية الجديد الذي يضمن حرية النشاط لجميع الاحزاب . وهو أول قانون من نوعه في تاريخ افغانستان . كما تم اعداد مشروع الدستور

الجديد ونشره للمناقشة العامة من جانب الشعب الافغاني داخل البلاد وخارجها . وتمشيا مع تاريخ وتقاليد أفغانستان ، نص الدستور على أن افغانستان بلد مستقل ذو سيادة وغير منحاز ، وأن افغانستان لن تدخل في أية أحلاف عسكرية ولن تسمح باقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها . ونص الدستور الجديد أيضا على أن الاسلام هو دين الشعب الافغاني . وقد أصاب الرفيق نجيب ، الأمين العام للجنة المركزية التابعة للحزب الديمقراطي الشعبي الافغاني ، بقوله : " ان الدستور الجديد دستور مصالحة " .

وقد كان يمكن لانجازات المصالحة الوطنية أن تكون أعظم ، لو أن بعض البلدان لم تتخذ موقفا عدائيا منها . أجل ، إن جهود المصالحة لا تسير دون صعوبات . ولكن لا يوجد بديل لوضع نهاية للحرب ومفك الدماء .

ولإعمال سياسة المصالحة الوطنية ، يتعين أن تشارك جميع الاحزاب والمجموعات السياسية ورجال الدين والشخصيات الوطنية والمنظمات الاجتماعية مشاركة كاملة . وتبذل جهود دؤوبة لتشكيل حكومة وحدة ائتلافية وطنية بمشاركة ممثلي جميع القطاعات والطبقات الاجتماعية . ويشمل ذلك الاحزاب الامامية السبعة ومؤيدي الملك السابق وغيرها من المجموعات والافراد المستعدين لأن ينضموا الى عملية المصالحة الوطنية . وفي هذا الصدد ، عرضت عليهم مناصب رفيعة محددة حتى في الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية .

إن سياسة المصالحة الوطنية ليست موضع ترحاب في البلد فحسب بل انها تحظى بتأييد دولي أيضا . ولقد رحبت البلدان الاشتراكية ، وأغلبية بلدان حركة عدم الانحياز ، وبعض البلدان الإعضاء في منظمة المؤتمر الاملاي فضلا عن المنظمات الدولية ، والاحزاب السياسية ، والقوى التقدمية المحبة للسلام بهذه المبادرة السلمية الجريئة والشجاعة من جانب جمهورية افغانستان الديمقراطية وقدمت مختلف أنواع الدعم . إن الدعم القوي الذي يقدمه الاتحاد السوفياتي للمصالحة الوطنية والمساعدة الاقتصادية التي يقدمها يدحضان من جديد الاتهامات التي توجهها بعض الاوساط ضد الصداقة الافغانية السوفياتية .

وقامت وفود حسن النوايا من جمهورية افغانستان الديمقراطية مؤخرا بزيارة مختلف بلدان العالم . وكان الهدف من هذه الزيارات ابلاغ تلك البلدان بحقائق الامر في المجتمع الافغاني ودعوة وفودها الى زيارة افغانستان للتعرف بنفسها على التطورات التي حدثت في بلدنا . وأود أن أعرب عن امتناني إزاء النوايا الطيبة التي أبدتها هذه البلدان ودعمها لقضية بلدي النجيبة والانسانية .

وأعرب أيضا عن تقديري للمنظمات الدولية بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ولجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان ، ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين التي بدأت زياراتها لافغانستان والاتصال بها والتعاون معها .

وبعد إعلان برنامج المصالحة الوطنية على وجه التحديد إزداد إزديادا كبيرا تدفق الأسلحة الحديثة المقدمة الى المعارضة من جانب مؤيديها عبر المحيطات . فقد زادت الولايات المتحدة الأمريكية من معونتها المالية لمواصلة الحرب غير المعلنة من ٥٢٠ مليون دولار في العام الماضي الى ٦٢٠ مليون دولار في السنة الحالية وتمثل الى ١٠٠٠ مليون دولار في العام القادم .

كما زادت الولايات المتحدة من إرسال صواريخ متنفر الحديثة الى المتطرفين من ٦٠ وحدة في العام الماضي الى ٦٠٠ وحدة هذا العام . وبدأت كذلك في امدادهم بمدافع المورتر طويلة المدى من عيار ١٢٠ ملميمتر . كما زادت المملكة المتحدة من إرسال قذائف بلو بايب الى المتطرفين . وقد استخدمت هذه الأسلحة في قصف المدن والقري ،

والقيام بأعمال إرهابية ، وإسقاط الطائرات المدنية وقتل الركاب الأبرياء بما في ذلك الأطفال ، والنساء والمسنون . ومن الجلي أن أعداءنا لم يتخلوا عن سياسة "الحرب حتى آخر أفغاني" .

إن شعبنا يؤمن إيماناً راسخاً بأنه مع التحقيق الكامل لسياسة المصالحة الوطنية من المحتم أن يكفل السلم على نطاق الأمة . إلا أنه مما يؤسف له إنه في معرض المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة أقيمت بعض الخطب التي بُدلت فيها محاولات لتشويه محتوى العمليات الجارية في أفغانستان وما حولها وإلقاء ظلال من الشك على سياسة المصالحة الوطنية .

وأود أن أؤكد على تطور آخر بالغ الأهمية يختلف مع مزاعم الذين يودون تحويل المناقشة البنّاءة التي تجري في الجمعية العامة إلى ميدان للمواجهة . وما يبدو بخلفي هو الحقيقة القائلة بأنه منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة بالتحديد أحرز تقدم جذري في محادثات جنيف بين أفغانستان وباكستان بمشاركة ممثل الأمين العام . وتمكن الجانبان المتفاوضان من إعداد الوثائق الرئيسية التي اكتملت بالفعل وتتضمن تسوية سياسية وضقت الهوة بين موقفَي الجانبين بشأن الإطار الزمني لعودة القوات إلى ثمانية أشهر فقط . ونحن نهيئ بالجانب الباكستاني أن يتخذ موقفاً بنّاءاً وأن يبرهن على الواقعية السياسية . وسيمكّننا هذا من حل الخلافات المتبقية بما في ذلك تلك المتعلقة بالإطار الزمني وستثبت الجولة القادمة من المباحثات أنها حاسمة . إن سياسة المصالحة الوطنية ومباحثات جنيف بوصفها عمليتين منفصلتين تساهمان في تحقيق هدف واحد وهو كفالة السلم داخل البلد والتسوية السياسية للحالة حول أفغانستان .

وأود أن أشير في هذا الصدد إلى الطبيعة غير الفعّالة للقرارات التي اتخذتها هذه الجمعية العامة بشأن أفغانستان خلال بضع سنوات . لم تحقق هذه القرارات وقفاً مضموناً للتدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية لأفغانستان بوصف ذلك السبب الجذري للحالة المتوترة ، وإزالة هذا السبب يمكن أن تعجل بتسوية شاملة ممكنة . ومن هنا فأنني أناشد الجميع في هذه الجمعية العامة الشروع في تحرك من شأنه تيسير التسوية بدلاً من إعاقتها .

وأود أن أطمئن الممثلين إلى أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية على استعداد تام لاتخاذ موقف بناء والمشاركة بنشاط في إعداد مشروع قرار متوازن حقا يسهم في الحل السياسي الأسرع للحالة حول أفغانستان .

واننا على اقتناع بأن الجمعية العامة يمكن أن تساعد في تهيئة مناخ دولسي مؤات يفضي إلى تسوية سلمية للحالة حول أفغانستان فضلا عن الإسهام في عملية المصالحة الوطنية في البلد . وقد اكتسبت كلتا العمليتين مؤخرا زخما هائلا . وأفغانستان على عتبة تغير تاريخي حاسم . اننا نؤمن بأن تحقيق تسوية سياسية للحالة حول أفغانستان يتفق تماما مع مصالح شعبنا وأمم المنطقة كافة . فهي متكفل السلم والامن في المنطقة وفي العالم ولن تتنافس بأية حال من الأحوال مع المصلحة الوطنية لأي بلد آخر .

السيد دالوي (الراي الأخضر) (تكلم بالبرتغالية ، والترجمة الشفوية

من النص الفرنسي المقدم من الوفد) نود بادئ ذي بدء أن نعبر عن ترحيبنا بانتخابكم سيدي الرئيس لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . واننا على ثقة من أن صفاتكم الشخصية إلى جانب خبرتكم المهنية ستسهم في الدراسة الملائمة للقضايا المعقدة التي يجب أن تتناولها الجمعية العامة في هذه الدورة .

كما نزجي تهنئنا إلى رئيس الدورة الماضية السيد تشودري نظرا إلى إسهاماته القيّمة في العمل المتعلق بالقضايا الهامة خلال فترة ولايته . ويسعدنا على نحو خاص أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا للطريقة الجادة والمسؤولة التي وجه بها المفاوضات الدقيقة في ظل ظروف صعبة تخوضها الأمم المتحدة .

كما نكرر للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كويبيار من جديد ثقتنا به للعمل الذي أنجزه والاداء الحازم والذكي والسريع الذي تتسم به ادارته . وفي فترة صعبة من حياة المنظمة فإن العمل الذي يقوم به السيد بيريز دي كويبيار للحفاظ على هذا المنبر الدولي الاساسي يكتسي قيمة كبيرة .

ومنذ حصلت جمهورية الراي الأخضر على استقلالها نتكلم أمام الجمعية العامة كل عام بغية الإعراب عن وجهة نظر بلدنا وحكومته في الحالة السياسية الدولية ولكي نقدم

إسهامنا المتواضع والملتزم إزاء التحليل المشترك للقضايا التي تؤثر على مجتمع الأمم .

وعبر كل هذه السنوات نعرب عن تقديرنا على نحو خاص لإنجازات المجتمع الدولي التي ساهمت في تقدم الشعوب وكرامتها ورفاهتها . وأكدنا باهتمام على العناصر السلبية ومظاهر القوة التي لاتزال واضحة في السلوك الدولي والتي تذهب الأرواح فحياة لها على مذبح العنف والجوع ، وتدمر المنازل والأمال ، وتنتشر الظلم والفقر والدمار على نحو متزايد .

وقد تقدمنا باقتراحات وأفكار تتماشى مع مشاعر الاغلبية الساحقة من البلدان الأخرى الممثلة هنا ، محاولين بطريقة ما السعي من أجل إيجاد حل مشترك للمشاكل التي تشكل كاهلنا وتحول دون إيجاد عالم أفضل وأكثر عدلا .

وما زالت الأحوال في العالم ، على الرغم من ظهور بعض الدلائل المشجعة ، معقدة في مجملها كحالها دائما ، وقد ازدادت بعض الأمور والمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي خطورة . ومازلنا نشهد استخدام القوة بانتظام في العلاقات بين الدول أو التهديد باستخدامها ، وحرمان الشعوب التي ما زالت تترجح تحت نير الهيمنة الاستعمارية . أو من ضحايا العنصرية . من حقوقها الأساسية . فضلا عن ذلك أن الفقر والجوع وتدهور البيئة والتصحر والكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من آثار ضارة تصيب الملايين من البشر بقسوة متزايدة .

وفي كل عام ، يناقش المتكلمون البارزون هنا بالنيابة عن بلدانهم مناقشة متعمقة المشاكل الحادة والأقل حدة ، ويعربون عن قلقهم إزاء الحالة الراهنة ويحللون المشاكل ويمدرون التوصيات من أجل إيجاد حل سريع لها . ويضع الجميع نصب أعينهم تحقيق رفاهة وسعادة الجنس البشري .

ويتفق الجميع على أن العدالة والكرامة واحترام القانون هي العناصر التي ينبغي أن تسترشد بها الدول في عملها من أجل بناء عالم أفضل وأكثر توازنا يحل فيه الحوار محل التعصب ويتغلب فيه التعاون والتضامن الانساني على النزعة القومية الضيقة الأفق ويسود فيه السعي من أجل التوصل الى حلول مشتركة . غير أن هذا الاهتمام السائد بين الساسة ورجال الدولة في جميع أنحاء العالم لا يعقبه اتخاذ اجراءات وتدابير من أجل التوصل الى حلول فعالة لمشاكل عصرنا العالمية .

وفي نهاية المطاف ، إننا نشعر بالاحباط إزاء عجزنا الجماعي عن إيجاد حلول فعالة للمشكلات التي تؤثر على المجتمع الدولي بأكمله . ويزداد هذا الاحباط نظرا الى علمنا بأننا لا نمتلك الوسائل اللازمة لحل تلك المشكلات .

ويقتضي احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق المقاصد التي استهدفها منذ ما يقرب من نصف قرن مضى الالتزام المارم من جانبنا جميعا بالرؤية الانسانية الملهمة للذين عانوا من الاثار الضارة المدمرة المترتبة على تصعيد النزعة القومية ومن ثم عقدوا العزم على ارساء الاساس لحقبة جديدة في تاريخ العلاقات بين الامم تقوم على التعاون والعدالة والكرامة للجميع .

وتدعو جمهورية الرأس الأخضر الى أن يسود الحوار العالمي والتضامن في العلاقات بين الدول ، وتؤمن إيماننا راسخا بأن توافر الارادة السياسية واحترام سيادة القانون في العلاقات الدولية من شأنهما أن يساعدا على اقامة العالم الذي طال انتظار شعوبنا له . ان التفكير المستقل والعمل المستقل وحرية الاختيار والاستقلال في اتخاذ القرارات - باختصار ، الاستقلال - كلها مطالب تاريخية .

وتمشيا مع هذا الايمان الراسخ ، فإننا نناضل داخل بلادنا من أجل النهوض بالتنمية وتحقيق الرفاهة لشعبنا ، كما نعمل في نفس الوقت على ترسيخ مناخ السلم والثقة الذي نعيش فيه .

ونحن نركز في منطقتنا - ضمن أهدافنا العاجلة - على الإسهام في التوصل الى حل سليم للصراع في الجنوب الافريقي وعلى حل الازمة الاقتصادية التي تأخذ بخناق القارة . وهاتان عقبتان أساسيتان تعترضان سبيل تحرير وتقدم افريقيا .

ونحن نحاول داخل الأمم المتحدة أن نتعاون مع جميع الدول الاعضاء الاخرى في إيجاد المناخ الدولي الذي يساعد على الحفاظ على الاستقرار والامن الدوليين ويقوي منهما .

وفي هذا الصدد ، نتابع بقلق استمرار الصراعات المسلحة التي تشيع الفوضى والخراب في أماكن عديدة من العالم ؛ وهذه الصراعات عائق حقيقي للتقدم البشري والنماء . ومن أمريكا الوسطى الى آسيا ، ومن الخليج الفارسي الى الجنوب الافريقي نشعر في كل يوم بمناخ التوتر والدمار في تلك المناطق . وهناك منازعات أخرى يمشل استمرارها أضرارا جسيمة بالسكان المتضررين .

وعلى مدى أحقاب ، ظل نظام الفصل العنصري بلا جدال السبب الأعظم لعدم الاستقرار في افريقيا . وبسبب الطبيعة الخاصة لذلك النظام الذي يضفي على العنف المستمر طابعا مؤسسيا ، وبسبب تملبه والتناقضات المتزايدة داخله ، الذي هو قائم حتى الآن نتيجة القمع والاعمال المخزية ، فإنه لا يمكن إلا أن يؤدي الى مزيد من تفجر الموقف . وتظهر الاحداث الدموية التي جرت في السنين الأخيرة أن نظام الفصل العنصري قد وصل الى مرحلة الغليان .

ونحن مقتنعون أن الوضع الحالي يتطلب إجراء تغييرات جذرية ، لا مجرد تغييرات مؤقتة أو تغييرات تجاوزتها الاوضاع السياسية الداخلية . وهذا النمط من التغييرات لم يغير من تصميم غالبية السكان في جنوب افريقيا على النضال المشروع الذي لا يلبس من أجل تحقيق الكرامة والعدالة والمساواة . ومن ثم ، فإن الحل العادل والدائم لا يمكن تحقيقه ما لم يقتلع نظام الفصل العنصري من جذوره مفسحا الطريق لظهور مجتمع آخر يتمتع فيه جميع سكان جنوب افريقيا بنفس الحقوق والاحترام الجديرين بكل كائن بشري بغض النظر عن الاصل الاجتماعي أو اللون . ولهذا فإن استئصال الفصل العنصري ليس حتمية أخلاقية بالنسبة للبشرية بأسرها فحسب ، ولكنه أيضا ضرورة سياسية لإحلال السلم وتحقيق النماء في ربوع المنطقة .

كما أن نظام بريتوريا يشكل تهديدا للشعوب وللبلدان في الجنوب الافريقي الذي يستمر أمنه واستقراره ورفاهته في الزعزعة سواء عن طريق التدخل العسكري المباشر أو عن طريق العمابات المسلحة التي يدرّبها ويمولها ويوجهها ذلك النظام لتنفيذ الاعمال الارهابية الواضحة مثل ارتكاب المذبحة الأخيرة هوموين في جمهورية موزامبيق الشعبية . إن الاضرار الجسيمة التي ألحقها الحرب ببلدان خط المواجهة ولاسيما جمهوريتي أنغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية والمناورات الدائمة لزعزعة استقرار تلك البلدان السياسي والعسكري من قبل جنوب افريقيا تعرض التنمية الاقتصادية في تلك البلدان لخطر شديد كما تضر إضرارا شديدا بتقدم ورفاهة سكان تلك البلدان .

وفي هذا السياق من الملح زيادة المساعدة المقدمة لدول خط المواجهة . ولا نزال نعتقد انه في إمكان المجتمع الدولي ، بل ينبغي له أن يتخذ التدابير الفعالة ضد نظام برييتوريا . وفي هذا الاطار اننا نرحب في تفاؤل بمقترحات جمهورية انغولا الشعبية الاخيرة ، التي اظهرت من جديد ، بمرونتها وشمولها ، الارادة السيامية للسلطات الانفولية وامتدادها للتوصل إلى حل سلمي في المنطقة . وما زلنا نعتقد أنه في امكان المجتمع الدولي ، بل وينبغي له ، أن يتخذ التدابير الفعالة ضد نظام برييتوريا للاسراع بالقضاء على نظام الفصل العنصري ، وبذلك يسهم في عملية الانتقال السلمي إلى مجتمع متعدد الاجناس ، يضمن مستقبلا كريما لكل بلدان وشعوب المنطقة .

ما زالت الحالة في ناميبيا تمثل بؤرة توتر في ذلك الجزء الجنوبي من القارة ، فما زالت جنوب افريقيا تواصل احتلالها غير الشرعي للاقليم رغم الإدانات المتكررة من جانب المجتمع الدولي ، ومقررات الامم المتحدة .

ونعتقد أنه ينبغي تحقيق استفلال الاقليم في أسرع وقت ، على أساس التطبيق

المارم لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

وفي تشاد والمغرب الغربية تستمر الصراعات التي ينبغي التوصل إلى حل لها يقوم على الحوار ، والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية . وفي هذا الصدد نود أن نشدد على أهمية المبادرات التي قامت بها اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالحالة في تشاد ، وكذلك المبادرات المشتركة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية بقصد تحقيق حل تفاوضي للصراع في المغرب الغربية .

في الشرق الاوسط لا تزال المظالم الواقعة على الشعب الفلسطيني قائمة ، ونحن الذين كنا ، في فترة من تاريخنا ، ضحايا العنف الاستعماري ، وعانينا من حرارة الامتهان تحت الاحتلال الاجنبي ، ندرك الابعاد الحقيقية لمعاناة هذا الشعب خلال العقود الاربعة الماضية ، وقد ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني المذابح والانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان ، والاستمرار في انكار حقه في إنشاء دولة ذات سيادة . كل هذا لا يساعد ، بكل تأكيد ، على خلق جو من السلام في الشرق الاوسط ، حيث يتعذر تحقيق استقرار سياسي أو عسكري دون حل للمسألة الفلسطينية .

وفي هذا السياق يبدو لنا أن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط باشتراك كل الاطراف المعنية وهو المؤتمر الذي اقرته الجمعية العامة ، يبدو لنا أنه الاطار الممتاز للبحث عن حل سلمي في المنطقة ولذلك ينبغي مواصلة الجهود لعقده .

وفي منطقة الخليج نشهد بقلق الصراع الملح بين الشعبين الشقيقين الايراني والعراقي . هذا الصراع الذي اكتسب مؤخرا ابعادا مخرية للقلق ، وسبب معاناة هائلة ، وأضراراً جسيمة للسكان ، يجري تدويله الآن ، مما يهدد السلم تهديدا خطيرا لا في المنطقة فقط ولكن في العالم بأسره . ونحن نكرر نداءنا العاجل للطرفين بأن يضا حدا للأعمال العدائية بينهما ، وبأن ينشدا حلا تفاوضيا .

إن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخرا بشأن وقف إطلاق النار جاء ثمرة تفكير طويل ومتمعن ، وإدراك للأخطار التي تهدد العالم من جراء هذا الصراع . ونظرا إلى حالة الحساسية البالغة السائدة في المنطقة ، نأمل أن تمارس القوات العسكرية هناك ضبطا لنفس . وينبغي أن يحل محل القوة ومحاولات استخدامها الادراك السليم لضرورة خلق جو ملائم للانفراج والحوار .

لا يزال اقليم تيمور الشرقية محتلا احتلالا غير شرعي بقوات اجنبية ، وبذلك ينكر على شعب الموبهر حقه الشرعي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . ونحن نناشد المجتمع الدولي ، وخاصة البرتغال ، الدولة القائمة بالادارة ، مواصلة الجهود لخلق الظروف الضرورية لان يمارس شعب تيمور الشرقية حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره ، إن عملية انهاء الاستعمار ، التي تمثل أهم وانبل الانجازات في سجل منظمتنا ، لن تكتمل ما دامت تيمور الشرقية ، وغيرها من الاقاليم ، تترجح تحت نير الاحتلال الاجنبي .

واننا نتابع الاحداث في أمريكا الوسطى باهتمام زائد ، وقد ابرز ما ساد المنطقة من عنف في السنوات الاخيرة الحاجة إلى اتخاذ التدابير العاجلة لخلق الجو الملائم لتحقيق التطلعات المشروعة لشعوب المنطقة إلى السلم والعدالة الاجتماعية . ونحن نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي بذلها رؤساء دول المنطقة والتي أدت إلى توقيع اتفاق على إقرار سلام دائم في أمريكا الوسطى . ونحن مقتنعون بأنه اذا تم تنفيذ هذا

الاتفاق واحترامه من جانب كل الاطراف ، ساعد ، بكل تأكيد ، على توفير السلم لاشقائنا في هذه المنطقة من أمريكا اللاتينية .

وفي جنوب شرقي آسيا ، نلاحظ بامف ، ان المبادرات والجهود لم يحقق لها النجاح الذي كنا نامل فيه لخفض التوتر ، وتوفير احترام السيادة والامتقلال ولامسة الاراضي لكل دول المنطقة بما في ذلك كمبوتشيا . وقد حان الوقت لايجاد حل للحالة في هذا البلد ، كما حان للشعب الكمبوتشي ان يقرر مصيره في حرية كاملة ، ودون تدخل اجنبي .

ولا نزال مقتنعين اقتناعا راسخا بان الحوار والتعاون بين شرطي كوريا يمثلان شرطين لازمين لتحقيق السعادة والرفاهة والتقدم لشعب كوريا ، وإعادة التوحيد السلمي لارضه .

ونحن نتابع باهتمام شديد المبادرات الدبلوماسية من اجل تسوية سلمية للصراع في أفغانستان . ونشجع أي حل يحترم استقلال هذا البلد وسيادته ووحدة اراضيه ، وعدم انحيازه ، وحق الشعب الافغاني في ان يقرر مصيره في حرية ودون تدخل اجنبي . ولئن كانت النزاعات المسلحة والتوترات في العلاقات بين الدول لا تزال تميز الموقف السياسي الدولي ، فإن تدهور الوضع الاقتصادي في كثير من بلدان العالم الثالث يهدد تهديدا خطيرا بقاء ورفاهة شعوب تلك البلدان .

لقد بحثت الحالة السائدة في تلك البلدان بحثا مستفيضا في مناسبات عديدة .
وتم تحديد أسبابها والتوصية بالسبل والوسائل التي تؤدي إلى علاجها من على منحة هذه
الهيئة وغيرها من الهيئات مثل منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز .
ومع ذلك فإنه ينبغي لنا أن نلاحظ أن الحالة تزداد سوءا يوما بعد يوم .

فالديون الخارجية التي بلغت ابعادا وخيمة الاثر على اقتصادات بلدان افريقيا
وامريكا اللاتينية بشكل رئيسي ، والركود في الاستثمارات والمساعدات الرسمية للتنمية
في البلدان النامية ، والانخفاض المذهل في بعض الاحيان في أسعار المواد الخام في
السوق الدولية - كل هذه العناصر أسهمت في تفاقم الحالة الاقتصادية الصعبة في تلك
البلدان .

وعلى مدى سنوات طويلة ما فتئت غالبية الدول تكرر القول بأن إحداث تغيير
كبير في العلاقات الاقتصادية الدولية يمثل السبيل الوحيد لحسم الازمة الاقتصادية التي
أثرت بشكل خاص على البلدان الافريقية . فخلال السنوات العشر الماضية ، عانى اقتصاد
البلدان الافريقية جنوبي الصحراء من الآثار السلبية للاتجاهات غير المواتية في معدلات
التبادل التجاري ومن الاضطرابات التي أحدثتها عوامل خارجية معروفة للجميع . كما
عانت في هذا الصدد من الآثار السلبية للصعوبات المتزايدة التي تواجهها تلك البلدان
في جذب رؤوس الاموال من العالم الصناعي ، علاوة على تعاظم عبء خدمة الديون الذي وصل
أبعادا لا يمكن تحملها .

وننتج عن هذه الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها القارة آثار اجتماعية
مدمرة . ومن ذلك أن انخفاض الانتاج الغذائي أدى إلى زيادة مستوى نقص التغذية بين
الشعوب زيادة كبيرة .

وفي هذا الاطار الاقتصادي واجهت افريقيا أسوأ مواسم الجفاف التي شهدتها طوال
القرن الحالي ، والتي أودت بحياة مئات الالوف من البشر . وسلم المجتمع الدولي بشكل
عام بأن الجفاف في افريقيا سبب حالات الجوع الرهيب الذي عانتها القارة ، وكان رد
الفعل الذي أبداه على ذلك هو اعتماد برامج طارئة للمساعدة ، ولكن نظرا لأن هذه
البرامج ذات طبيعة مؤقتة فإنها لا تلبي احتياجات التنمية . ومن ثم يتعين معالجة
هذه المشكلة باتخاذ تدابير هيكلية من شأنها أن تعكس مسار الاتجاهات الحالية .

إن افريقيا تبحت اليوم كل المشاكل المتملة بالتنمية فيها . وقد تصدرت هذه المسألة قائمة شواغلنا وأفكارنا في السنوات الاخيرة . ومن المحافل الهامة التي أولت هذه المشاكل اهتماما كبيرا ندوة منروفيا وقمة لاغوس والقمة الثانية والعشرون لمنظمة الوحدة الافريقية المعقودة في اديس ابابا .

وهناك ادراك دائم التزايد بين الافارقة للحاجة الماسة إلى دينامية جديدة للتكامل الاقليمي والتنمية المركزة ذاتيا والموجهة نحو تحقيق الامكانيات الضخمة لقارتنا والتحسين المستمر لمستوى رفاهية شعوبنا الافريقية . ونحن ندرك أن مشاكل التنمية معقدة وأن حلولاها عسيرة وتحتاج إلى طاقات وموارد هائلة . وندرك أيضا أن الافارقة أنفسهم هم أساسا القوة المحركة لعملية التنمية في القارة . ولكنهم سيواجهون صعوبات جمة وستعرض جهودهم للخطر ما لم يدعمها تعاون دولي ومساعدات خارجية كبيرة ومتنوعة . والواقع أن التكافل دائم التزايد لعالم اليوم يجعل عملية التنمية لمنطقة ما أمرا عسيرا دون التفاعل الناجم عن التعاون مع مناطق أخرى .

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الحل السلمي للصراع في الجنوب الافريقي سيعطي بعدا جديدا للتطلعات المشروعة للشعب الافريقي في شمال القارة وجنوبها . كما أننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن زيادة التعاون في المجالات الاقتصادية والتقنية والمالية بين جنوب افريقيا المتحررة من العنصرية - جنوب افريقيا الديمقراطية - والبلدان الافريقية الأخرى ستحقق فائدة كبيرة لتنمية المنطقة بأسرها .

وفي الوقت الذي يموت فيه مئات الالوف من البشر جوعا في افريقيا وأجزاء أخرى من كوكبنا ، نشهد انتشارا للأسلحة يبتلع موارد بشرية ومادية ضخمة ويهدد بقاء البشرية ذاتها . وقد أوضع المؤتمر الأخير المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الأثر الذي يمكن أن يحدث في البلدان النامية لو أمكن تحويل جزء من الموارد المستخدمة في إنتاج الأسلحة إلى برامج التنمية . فأي استثمار في صناعة الأسلحة والأنشطة المماثلة في عالم موارده محدودة يؤثر على مجال نزع السلاح . ومن شأن احراز تقدم في هذا الميدان أن يفرج عن موارد يمكن أن تسهم في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان وفي تضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

ونجد في هذا الصدد ان التقدم المحرز مؤخرا في المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المجال النووي يعزز آمالنا وسيكون من المستصوب ان يعقب هذه الخطوة الهامة خطوات اخرى يمكن ان تقضي نهائيا على خطر اندلاع حرب نووية ، يتمثل في اعمال البحث وعمليات الوزع والتكديس للأسلحة النووية .

ولقد اصم سباق التسلح في تفاقم مناخ التوتر وزيادة حدة الصراعات الدولية . وليس هناك ما هو اهم من السلم بالنسبة للشعوب التي كانت تعتبر بشكل او آخر ضحايا للقوة الممنرة المقترنة بالصراعات العسكرية . ولا بد من ان يتمك الجميع بالسلم ويحافظوا عليه بعناية ويعملوا على تشجيعه على الصعيد الدولي .

وتعتبر عملية التجريد من السلاح على الصعيد الاقليمي عنصرا هاما من عناصر بناء السلم ، وينبغي في هذا الصدد التأكيد على ان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي بإعلان منطقة جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون كان له اثر إيجابي للغاية على تعزيز السلم . ومما لا شك فيه ان وقاية هذه المنطقة من العسكرية وسباق التسلح ووجود القواعد العسكرية الاجنبية والتسلح النووي ستسهم في تحقيق الرفاهة والتعاون والتقدم لشعوب المنطقة وفي تعزيز السلم الدولي .

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية ، اكدت جمهورية الرأس الأخضر في بياناتها في المناقشة العامة تاييدها لعملية تعددية الاطراف باعتبارها اداة مفضلة في السعي للتوصل إلى حلول جماعية للمشاكل العالمية . وكما قلنا من قبل في هذه الكلمة ، نحن نعيش اليوم في عالم يزداد تكافله على كل الاصعدة . ويتضح ذلك بين البلدان الغنية والفقيرة ، والصغيرة والكبيرة والمتقدمة النمو والنامية على حد سواء . بيد اننا راينا في الآونة الاخيرة اتجاها في بعض القطاعات تجاه الاعتماد على القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، بغية الابتعاد عن القيم العالمية لتعددية الاطراف ، فسي تناقض مع آراء الاغلبية . ان هذا الطوك الذي يعد طبعا بلا شك ، في عالم يدعي الديمقراطية ، يشكل تراجعا لن ينجم عنه سوى زيادة الريبة .

لقد وضحت الازمة في تعددية الاطراف اساسا في المؤسسات الهامة كالامم المتحدة وهي المؤسسات التي تعد افضل الادوات في عملية تعددية الاطراف . ووصف البعض هذه الظاهرة بانها ازمة مؤسسية ، نظرا إلى انها تجلت في عدم الثقة بالمؤسسات الدولية . ويبدو لنا أن منشأ هذه الازمة يكمن في الاتجاه الاخير نحو اضعاف التجمعات الديمقراطية الدولية . والواقع ان هذه المؤسسات التي تجسد ارادة اعضائها لا يمكن أن تكون في صورة غير تلك التي يريدها لها اولئك الاعضاء .

إن قوة وفاعلية المؤسسات تعتمدان أساساً على القوة والثقة والفاعلية التي يريدها أعضاؤها لها . إن المفاوضات التي أدت في العام الماضي إلى اعتماد مجموعة من التدابير والتوصيات من أجل إجراء الإصلاح الإداري والمالي للمنظمة قد عبرت عن الدور الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة في عالمنا اليوم إذا أردنا الحياة في سلم وأمن . ويحدونا عظيم الأمل في أن تقوم جميع البلدان ، عند التغلب على الصعوبات الإدارية والمالية للأمم المتحدة ، بتكريس جهودها على نحو جدي لاحترام مبادئ الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها في سبيل مهمتنا السامية وهي بناء أسرتنا العظيمة ، أسرة بني البشر .

وتعلق جمهورية الرأس الأخضر أهمية كبرى على الأمم المتحدة بوصفها محفلاً فريداً تستطيع فيه جميع بلدان العالم ، أيا كان حجمها أو عدد سكانها أو مستوى تقدمها ، أن تعمل معاً من أجل إيجاد حلول سلمية لجميع صراعاتها ، ويمكن فيه لكل البلدان ، التي تمثل الجنس البشري بأسره من منطلق السيادة الكاملة ، أن تجد حلولاً جماعية للمشاكل العالمية .

نحن ننتهي إلى بلد صغير يفتقر في الواقع إلى الموارد المادية ، وبالتالي يتحتم عليه أن يواجه مشاكل صعبة معقدة من أجل بقاءه الاقتصادي وضمان تنميته . ولذلك ، بحكم طبيعة بلدنا ، أصبح في وسعنا فهم الصعوبات الهائلة التي تواجهها معظم البلدان الممثلة هنا في كفاحها من أجل التنمية الاقتصادية حتى تكفل لشعوبها حياة أكثر كرامة .

إن كفاحنا من أجل التنمية ومن أجل كرامة شعوبنا هو سبيلنا نحو تقديم أسهم لا غنى عنه لنضال الإنسان القديم للتغلب على الصعوبات المادية وإقامة عالم تسود فيه القيم الروحية وتحكم سلوك الإنسان وعمله . إننا نشترك في جهد مشترك ، ولن يكون في مقدورنا نحن البلدان النامية والمتقدمة النمو أن ننجز مهمتنا بنجاح إلا باتحادنا و إخلاصنا في علاقاتنا المتبادلة .

إننا نعيش في قرن تحققت فيه إنجازات عملية وتقنية زادت من قدرات الإنسان على تحقيق رغبته في معرفة الكون والسيطرة عليه . ويحدونا عظيم الأمل في أن توجه

هذه الانجازات العلمية والتقنية ، قبل بداية القرن الحادي والعشرين ، نحو تحقيق رفاهية جميع شعوب العالم وتقدمها وسعادتها .

السيد ماليلي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسحووا لي ، سيدي الرئيس ، أن أعرب لكم بالنيابة عن وفد البانيا عن أصدق التهاني على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والأربعين ، وعن تمنياتي لكم بالنجاح في أداء مهمتكم .

بالرغم من مضي ما يزيد على أربعة عقود على انشاء منظمة الأمم المتحدة ، لا يزال المجتمع الدولي بعيدا عن تحقيق الأهداف والغايات المتمثلة بإقرار السلم ، التي نص عليها الميثاق بجلاء والتي تشكل المقصد الأساسي من انشاء هذه المنظمة . ان الحالة السياسية في العالم اليوم تخيم عليها ظلال قاتمة . فما زال الكثير من الشعوب والبلدان يتهددها العدوان أو تقع ضحايا للحروب المعلنة وغير المعلنة من جانب الامبريالية ، حروب يشترك فيها عدد من الدول ويخوضها الملايين من الجنود ، وتؤدي الى خسائر فادحة في الارواح ودمار مادي هائل ، فضلا عن آثارها الخطيرة على السلم والامن الدوليين .

والحقيقة أنه تحت مختلف الذرائع ، مثل التهديد القادم من الشرق أو الغرب وهلم جرا ، يخفي الطابع الشرعي على مرابطة القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي الى ما لا نهاية في اراضي العديد من الدول . لقد تكرر بالفعل عقد اجتماعات تجري فيها المحادثات عن حفظ توازن القوات . وعن المناورات العسكرية التي تجريها الكتلتان ، الواحدة تلو الاخرى ، بل إن كل ما نستمع اليه هو مشاعر الارتياح إزاء مشاركة مراقبين من الكتلتين ، ولكن لم يتطرق الحديث أبدا الى الانسحاب الكامل للقوات الامريكية والسوفياتية من الأراضي الأجنبية التي ترابط فيها . وباسم التنسيق السياسي داخل إطار الكتلتين ، فرضت القيود حتى على اتخاذ قرارات مستقلة ، بل بات من المستحيل اتخاذها . وقد تركزت جميع الأنشطة السياسية للدولتين العظميين ، سواء فيما يتعلق بالمحادثات الثنائية بين الكتلتين أو داخل إطار أكثر اتساعا ، في الحفاظ على مناطق نفوذها أو بالأحرى

التوسع فيها . إن هذا الوضع المرفوض للاحتلال غير المعلن في العصر الحديث لا يمكن إلا أن يذكّرنا بالغزوات الممتدة عبر القرون الغابرة وبالدروس المستفادة من التاريخ . وفي الوقت الحالي ، يدور الحديث كثيرا عن التوصل الى اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن إزالة القذائف متوسطة المدى من أوروبا . لقد أعربت حكومة البانيا منذ اللحظة الأولى عن معارضتها لوزع هذه القذائف في أوروبا ، فقد كانت دائما وما زالت تؤيد الحظر الكامل للأسلحة النووية ، وضد عسكرة الفضاء وسباق التسلح بصفة عامة . ومن المعروف تماما أنه عندما اقامت الدولتان العظميان هذه القذائف تجاهلتا المعارضة القوية التي أبدتها شعوب أوروبا . والآن ، تتحدث الدولتان العظميان عن فك هذه القذائف وإزالتها من أوروبا ، وتسعيان الى تقديم هذا باعتباره خطوة هامة في مجال نزع السلاح . ومن الواضح تماما أن الدولتين العظميين قد اجريتا حساباتهما في هذا الشأن ، فعندما تتكلمان عن الأمن الدولي ، فإنهما لا تتكلمان في الحقيقة إلا عن أمنهما ، الذي يعني اللأمن للآخرين . وحتى بعد إبرام اتفاق كهذا ، فستبقى الآلاف من الأسلحة النووية ، أيا كان طرازها ، في أوروبا وما حولها ، فضلا عن المئات من القواعد العسكرية المقامة في عدد من الدول الأوروبية . ولذلك ، فما زالت العوامل التي تهدد السلم في قارتنا وفي العالم قائمة . ومن ثم ، يتعين أن يقترن إبرام أي اتفاق على إزالة القذائف متوسطة وقصيرة المدى باتخاذ خطوات أخرى في مجال نزع السلاح ، وسيشكل ذلك انتصارا للشعوب والدول الديمقراطية التي كافحت وما زالت تواصل كفاحها طيلة سنوات عديدة ضد سباق التسلح .

لقد كثر الحديث منذ فترة لا سيما في السنوات الاخيرة ، عن اجتماعات القمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على أمل أنها يمكن أن تحل المشاكل المتعلقة بمون السلم وتأمين مستقبل البشرية . فإن تتلقى الدولتان العظميان وتباحثان فهذا حقهما وهما ولكن ما لا يمكن قبوله هو أن تتفاوضا وتتخذوا قرارات نيابة عن الآخرين . وأنه ليكون أمرا خطيرا لو أن الشعوب قبلت اضاء الطابع المؤسسي على اجتماعات القمة بين الدولتين العظميين باعتبارها محفلا مخلوا ملطة اتخاذ القرارات عن الغير فليس أحب الى الدولتين العظميين من أن تُمنحا مطلق الحرية وأن ترحب الدول الأخرى وتقبل بكل ما تتخذانه من قرارات باعتبارها أمرا واقعا .

ويؤمن الوفد الالباني بضرورة أن يكون لكل دولة ذات سيادة كلمتها في القضايا المتعلقة بمقدّرات الشعوب والسلم والامن العالميين .

إن مشاكل أوروبا والامن الأوروبي تعني البانيا بصورة مباشرة إذ أن سلم القارة والعلاقات الودية فيما بين الشعوب والبلدان الأوروبية تعني أيضا بالنسبة لجمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية السلم والتنمية الطبيعية . وشعبنا الذي عانى على مدى قرون من الحروب والغزوات الاجنبية كان وسيظل في طليعة المناضلين في سبيل السلم والصداقة بين الشعوب .

ولكن من وماذا يهدد الامن الأوروبي ؟ من وماذا يعرّض السلم في قارتنا للخطر ؟ ان أوروبا مكبّلة بأغلال ثقيلة . وإن ما يهددها هو الحلفان العسكريان ، منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو ، والقواعد العسكرية وترسانات الاسلحة النووية والتقليدية المنتشرة في بلدان كثيرة وجيوش الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي تسرح وتمرح في أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية منذ أكثر من أربعين عاما ؛ إنه السفن الحربية والطرادات وحاملات الطائرات التابعة للدولتين العظميين والتي تذرع البحر المتوسط والمياه الأوروبية جيئة وذهابا مثل أفاعي البحر ؛ انه الضغط الاقتصادي والسياسي الامبريالي والعدوان الثقافي الذي يخنق القارة . إن كل ذلك على وجه التحديد هو ما يقوض سيادة مختلف البلدان وينال من شخصيتها واستقلالها ويهدد السلم والامن في أوروبا .

والبانيا لا تشارك في اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، يقينا منا أن تلك الاجتماعات التي تتلاعب بها الدولتان العظيمتان لن تتمخض عن نتائج مثمرة إلا إذا تصور المرء أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعملان على أحباط مراميها بنفسها . وجمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية التي تحظر بموجب دستورها ، وجود القواعد العسكرية والقوات الأجنبية على أراضيها والتي أعلنت رسميا أنه لن يصدر أبدا من الأراضي البانية أي عمل يلحق الضرر بأي من جيرانها ؛ تسدرك ما لدى الشعوب والشرفاء والشخصيات التقدمية في أوروبا من تطلعات حقيقية الى اقرار السلم والأمن في قارتنا وترحب بجهودهم في هذا السبيل .

بيد أن الحكومة البانية لديها قناعة راسخة بأنه لن يمكن تحقيق الأمن الأوروبي عن طريق اجتماعات ومؤتمرات تفرض عليها الدولتان العظيمتان ارادتهما . ولن يتسنى اقرار الأمن الأوروبي إلا بالتخلص من الاغلال التي كبلت الدولتان العظيمتان القارة بها ، وبالتصدي لوجودهما وتدخلهما في الشؤون الداخلية للدول الأوروبية . فبذلك فقط يمكن كفالة حرية هذه الدول واستقلالها وسيادتها .

كما أن منطقة البلقان لا تنعم بالهدوء ولا تخلو من المشاكل . فضلا عن تدخل الدولتين العظيمتين هناك عدد من العناصر الاقليمية السلبية أسهمت في زيادة التوتر . ومن الحقائق المعروفة أن شعوب البلقان تمازجت عبر التاريخ وأن هناك أقليات عرقية كثيرة . وما يبعث على الأسف أنه في السنوات الأخيرة اشيرت بطريقة أو بأخرى بمسح الحزازات والنوازع الشوفينية . وجمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية تعارض هذه الاتجاهات الخطيرة ولا يسمعها أن تقر أفعالا وأقوالا تحد من الحقوق الوطنية لشعوب البلقان أو تبث الفرقة والعداء فيما بينها . ونحن نؤيد احترام حقوق كل شعب وكل أقلية عرقية .

وترى الحكومة البانية أنه ينبغي النظر الى الاقليات باعتبارها جسرا للوحدة والصداقة فيما بين شعوب شبه الجزيرة لا كمصدر للخلاف . وقبول هوياتهم وثقافتهم وتقاليدهم الوطنية والاعتراف بها واحترام لغاتهم وروابطهم الروحية مع أمتهم كلها أمور من شأنها أن تسهم اسهاما كبيرا في تعزيز مناخ التفاهم والتعاون المخلص .

ومن حين لآخر تتخذ مبادرات لتنظيم أنشطة واجتماعات سياسية مختلفة على صعيد البلقان . والحكومة الالبانية تقدر أية خطوة مخرمة وبناءة يمكن أن تسهم في تحقيق السلم والاستقرار في هذه المنطقة . ومن ثم فهي تؤيد من حيث المبدأ الاجتماعات والمباحثات على الصعيدين الثنائي ومتعدد الاطراف . وترى في الوقت ذاته ضرورة تهيئة المناخ المواتي قبل القيام بهذه المبادرات كيما يتسنى لها أن تسهم في التوصل الى حل لمشاكل المنطقة قبل أن تتسبب في تدهور الحالة .

وقد تصرفت البانيا على نحو ينم عن ادراك كبير لمسؤولياتها ولم تتسبب أبدا في تفاقم الحالة وهي تؤيد سحب الاسلحة النووية والكيميائية وهلم جرا لا من البلقان فحسب بل وأيضا من البلدان والمناطق الأخرى ، وينصرف ذلك أيضا على خطنا السياسي ، إذ أن البانيا حققت ما يلزم البلقان لكفالة الهدوء والتفاهم .

إن التعاون الودي البلقاني هو أمل ومطمح شعوب المنطقة ، ولكن لتحقيقهما لابد من مواجهة مشاكل شبه الجزيرة بواقعية . وفي رأينا أن مطحة كل بلد والمنطقة بأسرها تقتضي في الوقت الراهن تسوية المشاكل القائمة عن طريق المفاوضات الثنائية ومن الضروري بالمثل تطوير العلاقات الثنائية . وفي اعتقادنا كذلك أن الأنشطة المشتركة بين بلدان البلقان في ميادين التجارة والنقل والثقافة والعلم والتكنولوجيا والبيئة وغيرها من الميادين تسهم في توسيع نطاق التعاون وتعزيز الثقة والتفاهم اللذين لا غنى عنهما لبحث ما يواجهه دول البلقان من مشاكل سياسية كبيرة بحسب جماعيا .

وترتبط مشاكل الأمن في منطقة البلقان ارتباطا وثيقا بالمشاكل الأمنية في حوض البحر المتوسط . فمنذ سنوات تحوّل هذا الحوض الى حلبة للتنافس بين الدولتين العظيمين اللتين تنشران أساطيلهما الحربية على بعد آلاف الكيلومترات من أراضيها وتهددان شعوب تلك المنطقة وسلمها . ونتيجة لوجودهما المتزايد وأنشطتهما تعيش شعوب وبلدان البحر المتوسط في حالة توتر مستمر . إذ أن رسو الطرادات وغيرها من السفن الحربية الأمريكية والسوفياتية التي أمّنت لنفسها تحت شعار من الزيارات

الودية والسياحية منفذا دائما الى الخدمات والمرافق المرفئية في بعض البلدان هو
امر يشكل خطرا بالفا على البلدان المجاورة .
إن تدهور الحالة واستمرار الازمة في منطقة الشرق الاوسط والعمليات العسكرية
الامريكية المتكررة في غربي البحر المتوسط ، وهلم جرا ، كلها أمور تشهد على الحاجة
الماسة الى التمني للوجود العسكري للدولتين العظيمين في حوض البحر المتوسط
وما لهما من قواعد واساطيل . والبانيا تتمسك بالرأي القائل بأن انسحابهما يعد
الشرط المسبق الرئيسي والحاسم لتحويل البحر المتوسط الى بحر سلم .

إن الحالة المتوترة في الشرق الأوسط ، بانفجاراتها التي تكاد تحدث بتواتر منتظم ، تشكل تهديدا مستمرا للعلاقات الدولية .
وثاني الأحداث المفجعة والدموية في لبنان لتضاف الى المأساة الرهيبة للشعب الفلسطيني ، الذي وقع منذ فترة طويلة ضحية لعملية إبادة تماثل العملية التي نفذها النازيون ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية . لقد تحوّل لبنان الى ساحة للحرب بين الأشقاء ، تؤجج جذوتها الدول الامبريالية واسرائيل وكل من يسير في ركابها . وبغض النظر عن التجمعات السياسية او الطوائف الدينية التي ينتمي اليها من يتقاتلون الآن ، فإن الدم العربي هو الذي مازال يراق ، والقضية العربية عامة ، والفلسطينية بصفة خاصة ، هما اللتان يلحق بهما ضرر مستمر .

إن جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية والشعب الالباني ، الصديقين الوفيين للشعوب العربية التي يرتبطان بها بأواصر تقليدية ، ليشعران بالاسى لاحداث لبنان التي يتابعانها بقلق بالغ كما يتابعان كل تطورات أزمة الشرق الأوسط وجميع جوانبها . إننا نبتهج بأية خطوة تتخذ نحو الوحدة العربية ، مثلما نرحب من كل قلوبنا بأي تطور ايجابي يتحقق نحو تعزيز وحدة صفوف الحركة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

لقد جرى مؤخرا الحديث ، ولا يزال ، عن عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط . إننا نعتقد أن أي مؤتمر يعقد بشأن هذه المشكلة لن يكون مثمرا اذا تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية أو اذا حاول ايجاد بديل لها . ومتضاءل نتائج هذا المؤتمر بصورة أكبر اذا لم يعالج لب مشكلة الشرق الأوسط - ألا وهي المشكلة الفلسطينية . لقد تحوّلت منطقتا الشرق الأوسط والخليج الى بؤرتين للحرب المستمرة ، وتتحمل الدول الامبريالية مسؤولية جسيمة عن هذه الحالة .

لقد سبّب استمرار الحرب الايرانية العراقية خسائر لا حصر لها في الارواح والممتلكات لشعبي هذين البلدين . إن الحرب لا تغيد سوى أعدائهما الذين يعارضون السلم والذين قد يتخذون يوما من هذا الصراع ذريعة لتأجيج نيران الحرب لا في منطقة الخليج فحسب بل وفي أرجاء أخرى أيضا . فقد قامت الولايات المتحدة الامريكية ودول

أخرى الآن بارسال أساطيلها الحربية الى الخليج بحجة ضمان حرية الملاحة وتطهير المياه من الالغام ، وذلك يشكّل سابقة في غاية الخطورة . إن حشد القوات في مضيق هرمز قد جعل الحالة أهدد تهديدا بالانفجار . لقد أرسلت أساطيل الحرب حتى قبل أن يجفّ الخبر الذي سطر به قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي اعتمد بالاجماع والذي دعا جميع الدول الاخرى الى الامتناع عن الإتيان بأي عمل قد يؤدي الى زيادة تمعيد الصراع الايراني العراقي أو توسيع رقعته .

لقد أصبح من الأساس الآن أكثر من أي وقت مضى الإغفاء الى النداءات المخلصة للدول الديمقراطية المحبة للسلم التي تمثّل صوت العقل والرأي العام الدولي المستنير ، والتي تطالب بالانهاء الفوري لتلك الحرب . فإن ذلك سيحقق مصالح ايران والعراق كليهما ، وممّالح السلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم .

إن الامبريالية والرجعية توججان وتشجعان عددا من بؤر التوتر في مناطق أخرى من العالم مثل افريقيا وامريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا .
فخلفا لإرادة الشعب الكوري لا تزال كوريا مقسّمة . وتؤيد حكومة البانيا حق الشعب الكوري في التوحيد المستقل لبلده دون تدخّل خارجي .

وجمهورية كمبوتشيا الشعبية لا تزال محرومة من فرمة بناء حياتها الحرة والمستقلة في ظل السلم ، ولا يزال ينكر عليها مقعدها المشروع في الامم المتحدة .
إن الشعوب حيثما كانت ، سواء في الاراضي العربية المحتلة أو نيكاراغوا أو أفغانستان أو ناميبيا أو جنوب افريقيا ، تمعّد مقاومتها البطولية للعدوان والتدخل الاجنبيين ، وتكثّف من نضالها المعادي للامبريالية ، الى جانب كفاحها ضد التمييز العنصري والفصل العنصري والنضال في سبيل حقوقها الديمقراطية والوطنية .

إن التطورات السياسية الراهنة لا يمكن النظر اليها بمعزل عن آثار الازمة الاقتصادية والمالية التي طال أجلها وعن تكثيف الاستغلال الاستعماري الجديد . ومن المؤشرات على مدى الاستغلال والظلم في العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة أن البلدان الصناعية تستخدم ٥٠ في المائة من موارد كوكبنا من المواد الخام ، في حين أن هذه الدول لا تمثل ، بالطبع ، سوى ١٥ في المائة من سكان العالم . وأصبحت البلدان

النامية غارقة الى اذنيها في الديون وبات من المستحيل الوفاء بالشروط المفروضة لسدادها ، بل إن هذه الشروط تخنق في الواقع اقتصادات دول كثيرة . وتواجه التجارة الدولية صعوبات هتى ، كما جرى التأكيد على ذلك بوضوح إبان الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وبالمثل ، فإن المؤتمر المعني بالملة بين نزع السلاح والتنمية قد سلط الضوء على حقائق جديدة تتعلق بالحالة المتناقضة والمأساوية التي تسود عالم اليوم . إن المبالغ الرهيبة التي تنفق على التسلح تعادل مجموع الديون . ومع ذلك لا يزال انتاج جميع أنواع الاسلحة مستمرا شأنه شأن الاتجار فيها .

إن الشعوب والبلدان النامية تبذل قصارى جهدها لمكافحة نظام العلاقات الاستعمارية الجديدة الذي تفرضه الدول الامبريالية . ونحن نعلن تأييدنا لجميع الجهود الرامية الى تغيير عدم التكافؤ الذي تتسم به العلاقات الاقتصادية الدولية . إن جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية أيّدت وتؤيد تطوير العلاقات الدولية على أساس من العدل والنفع المتبادل . وسنواصل في المستقبل أيضا المشاركة بنشاط في هذه العلاقات . ونحن ننظر الى هذا الدور بوصفه في آن معا حقا ناشئا عن وضعنا كدولة مستقلة ذات سيادة ، وواجبا نابعا من سياسة بلد اشتراكي أصيل . إن حكومة البانيا تعتقد أن التنمية والتعاون الدولي في هتى المجالات يجب أن يسهما في تقوية أوامر الصداقة بين الشعوب وفي تعزيز السلم والأمن .

وان البانيا شعبا وحكومة ستواصل في المستقبل ، كما فعلت في الماضي ، تأييدها غير المشروط لنضال الشعوب من أجل الحرية والاستقلال الوطني ، الذي يمثّل أحد الاتجاهات الأساسية للتطور العالمي في الوقت الراهن واسهاما في قضية السلم والحرية والديمقراطية .

السيد لوندوينو باريديني (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

أود ، نيابة عن بلدي كولومبيا ، وهو واحد من أقدم الديمقراطيات وأرضها على الأرض ، أن أتقدم اليكم - سيادة الرئيس - بالتهنئة على ما أسبغ عليكم من شرف يليق بمواهبكم الشخصية والفكرية .

يعد اجتماع هذه الجمعية المنعقدة في دورتها الثانية والأربعين ، تأكيداً مجدداً على الأهمية الحيوية للتعاضد بوصفه قوة ملزمة بين الدول ذات السيادة ، وقد دلت عصبة الأمم هذه ، التي ترتبط معاً بصورة طوعية على أن هناك مجموعة دنيا من القواعد المشتركة للتنظيم المتسق لعلاقات هذه الدول ، وأن أساس هذا التنظيم موجود في القانون الدولي .

توجد بين المسائل الهامة التي يناقشها المجتمع الدولي ثلاثة عناصر رئيسية تتطلب إجراء متضافراً ملحاً . وأشار بذلك إلى السلم ، وهو مطمحنا الأول ، جنباً إلى جنب مع مفهوم الكرامة الإنسانية والحاجة إلى نظام دولي عادل ومنصف .

لقد سعت كولومبيا ، التي كانت ممثلة تمثيلاً جيداً في عصبة الأمم ، وهي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ، إلى صياغة سياستها الدولية وفقاً لهذه المبادئ ، كما أنها تسعى جاهدة من أجل التناغم الضروري بين الشؤون الخارجية والسياسات الداخلية .

وأود اليوم أن أؤكد من جديد أمام العالم التزام كولومبيا الثابت بالسلم ، فجيوشها لم تعبر حدود وطنها قط إلا لكي تسهم بدمائها في أعمال التحرير العظيمة التي اضطلع بها أبطال استقلال الأمريكتين أو استجابة لنداء من منظماتنا هذه أو من بلدان صديقة للمساعدة بوجودها في الحفاظ على السلم والديمقراطية . ولن يتغير هذا النمط السلوكي . إذ سنظل ملتزمين بهدف السعي الحثيث معاً لتحقيق السلم والرخاء والتنمية .

إننا ننبذ بقوة عقلية سباق التسلح . ولا ننبذ العقلية التي تدفع صوب المواجهة العالمية والهلاك النووي فحسب ، بل أيضاً عقلية بعض الدول التي تلجأ على

الرغم من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تواجهها ، الى استخدام القوة أو القسر في محاولة لتحقيق مطالب ، إذا ما صحت ، لوجب تسويتها بمسائل الحلول السلمية القائمة على أساس حكم القانون .

ولهذا السبب يؤيد بلدي بقوة ما أكدته المؤتمر المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية من ضرورة مراجعة التوسع الذي لا ضابط له في سباق التسلح ، والتي تستوجب مواجهة تكلفته الاقتصادية الثقيلة تحويل الموارد التي يمكن أن تستخدم في القضاء على أوجه الاختلال التي تقوض الاستقرار في المجتمعات ويتمين على الجمعية العامة أن تستمر في دراسة التدابير الرامية الى تحقيق نزع السلاح الفعال والقضاء على الاسلحة النووية التي تعرض اليوم للخطر بقاء الجنس البشري ذاته .

ويعتبر بلدي التقارب بين الدولتين النوويتين العظميين والنجاح الذي حققتاه في مفاوضاتها علامة مشجعة للجنس البشري برمته ، ويأمل في إمكانية تجنب احتمالات الموت والتدمير الناجمة عن الصراع المسلح مرة وإلى الأبد .

كما أننا نؤيد بأقصى قوة وعزم حل النزاعات بالوسائل السلمية بما في ذلك اللجوء الى المصالحة والتحكيم والتسوية القضائية خاصة عندما تخفق بعض المفاوضات المباشرة المطولة للغاية في التوصل الى اتفاق ، فليكن المجتمع الدولي على ثقة من أن كولومبيا ، التي تلتزم باخلاص بالمبادئ التي تستهدي بها السياسة الدولية ، لن تلجأ الى القوة لحل أي خلافات مع غيرها من الدول .

ومن حسن طالع الأمريكتين بل والسلم العالمي ، ظهور بوادر أمل مؤخرا لحسم الصراع في أمريكا الوسطى وذلك في أعقاب الاتفاقات التي توصل اليها رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس في غواتيمالا ، وتشكيل لجنة دولية للتحقق والمتابعة من وزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم وأمريكا الوسطى مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، ومن البوادر المشجعة بالمثل ، الخطوات الأولى التي اتخذت لوضع خطة طارئة للتعاون التقني والاقتصادي لأمريكا الوسطى . ومن الجلي أن هذا الصراع الاقليمي يعزى الى حد كبير الى مشاكل اقتصادية واجتماعية من الضروري التغلب عليها . فقد حان الوقت لان تفضح كل الاطراف المعنية بالتعاون الحيوي مع البلدان التي لها صلات أو مصالح في المنطقة لإقامة سلم دائم .

إن بلدي - جنبا الى جنب مع دول مجموعة كونتادورا الاخرى ومجموعة الدعم - لن يالو جهدا في تعزيز هذا الهدف ، لأن السلم في أمريكا الوسطى هو سلمنا أيضا .
 إننا نرحب بالعمل الفعّال الذي يظطلع به الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وممثلوه في كل بقاع العالم التي تنشب فيها صراعات ، وبوفائه المتقن بمسؤولياته عن الحفاظ على السلم والامن الدوليين المنصوص عليهما في الميثاق .
 ويحدونا الامل في أن يتسنى لنا مواصلة الاعتماد في كل الاوقات ، على تعاون الامين العام الدائب النشط .

تؤمن كولومبيا ايماننا مخلصا بالحوار ، وتود أن يستأنف ذلك الحوار في شبه الجزيرة الكورية بأمرع ما يمكن ، بغية تحقيق التوحيد السلمي .
 ويحدونا الامل أيضا في أن يظل الحوار أداة مفيدة في المفاوضات المتعلقة بمسألة السيادة على جزر مالغيناس وذلك تماشيا مع روح القرار الذي شاركنا في تقديمه في الدورة الاخيرة للجمعية العامة .

إن حكومة كولومبيا على اقتناع بأن احترام حقوق الانسان والنهوض بها يتجاوزان مجرد الادلاء ببيانات بلاغية في المحافل الدولية ، فهما التزام أخلاقي تظطلع به كل الدول ويجب الوفاء بكل جانب من جوانب بالاخلاص وأمانة ، بدءا من المعاملة الممنوحة للأقليات المستوطنة داخل أراضي بلد ما الى حرية التعبير الحقيقية الاصلية .
 ويجب ألا يغيب عن الالذهان أن شعوب العالم النامي لم تبلغ بعد الشروط الدنيا للتمتع بالرفاه وهي : مزايا الرعاية الصحية والتغذية المناسبة ، والامكان والتعليم والعمل ، بوصفها الاماس اللازم للحريات الاساسية ويرتبط الوفاء بهذه الاحتياجات - التي هي بحق اساس الديمقراطية - على الصعيد العالمي باقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا يقوم على أساس التعاون بين الدول .

وعلى الرغم من أن بلدي لا ترهقه ، كما هو الحال بالنسبة لدول اخرى شقيقة في أمريكا اللاتينية مشكلة سداد الدين الخارجي ، فإننا يجب ألا نغض الطرف عن حقيقة أن هذه المشكلة ، اذا لم تحل على نحو ملائم ، ستؤدي الى اختلال وجور اجتماعي .

وقد شاركت كولومبيا باهتمام في عديد من المحافل الدولية التي تناقش مشاكل العالم المالية . ورحبنا بصفة خاصة بتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه في الدورة الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ونأمل أن تحرز الجمعية العامة مزيدا من التقدم بشأن هذه المسألة .

ويجب على المجتمع الدولي اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يتبع نهجا جماعيا لمعالجة المشاكل التي لا يمكن معالجتها إلا بطريقة شاملة . وأنا أشير بصفة خاصة الى ظاهرة الاتجار في العقاقير المخدرة التي تكبد بلدي خسارة فادحة تؤلمه وتدميه . وما فتئت كولومبيا صامدة في معركتها ضد هذه المشكلة ، وهو ما أكدته مرة أخرى في فيينا ، في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها .

ولا يمكن لهذه الحملة التي تؤثر في الجنس البشري بأسره أن تكون متعزلة ، أو أن يظلع بها بنجاح بلد واحد أو مجموعة من البلدان . إن العمل الدولي المتضافر ضروري لمعالجة المشكلة بمرمتها ، وفي مختلف مراحلها من انتاج واستهلاك ، والتحكم في الموارد المالية الناتجة عن هذا الاتجار المدمر .

وفي هذا الصدد ، نسلم بأهمية جهود الأمم المتحدة ، ولاسيما صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير .

منذ سنة خلت خاطب رئيس جمهورية كولومبيا الجمعية العامة مشيرا الى الحاجة الماسة الى القيام بعمل متضافر لمكافحة الفقر المدقع الذي يعصف بقطاعات كبيرة من سكان الكرة الأرضية . واستجابة لذلك النداء اطلق برنامج الأمم المتحدة الانمائي بأعمال فعالة في امريكا اللاتينية ، ببدء المشروع الاقليمي الذي يستهدف تعزيز وتقديم الخدمات الاستشارية للبرامج الرامية الى مساعدة قطاعات السكان التي تعيش على هامش المجتمع في قارتنا . والان تستفيد بلدان عديدة في المنطقة من هذا الدعم .

وقد عقدت كولومبيا العزم على مواجهة التحدي الكامن في القضاء على الفقر باعتبار ذلك أولوية وطنية ، مع العمل في الوقت ذاته على اتخاذ تدابير متضافرة على الصعيد العالمي لمكافحة تلك الآفة ، وقد عرضت استضافة مؤتمر اقليمي بشأن هذه

المسألة مع دعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومشاركة ومؤازرة مجتمع امريكا اللاتينية الذي يشاطر كولومبيا جزعها إزاء محنة قطاعات السكان التي تعيش على هامش المجتمع .

وتتطلع كولومبيا بتفاؤل الى نتائج المناقشات الجارية في هذه الجمعية بشأن التوصيات الواردة في التقرير المعنون "مستقبلنا المشترك" الذي وضعه فريق الشخصيات البارزة تحت رئاسة رئيسة وزراء النرويج الدكتورة غرو هارلم برونتلاند . ومن الجلي أن مستقبل هذا الكوكب يرتبط ارتباطا وثيقا بما نحققه من نجاح في مواجهة التحديات الكامنة في ادارة شؤون البيئة .

ويأمل بلدي أن تتعزز مبادئ التعايش المتسق والكرامة الانسانية والتعاون الدولي أثناء تلك المداولات ، بتحلي الدول الممثلة في الجمعية العامة بالارادة السياسية ، وأن يترجم الميثاق المعقود بين الأمم الى حقيقة واقعة بانشاء نظام للسلم والانصاف لكل الشعوب ، يقوم على الفعالية الكاملة لمبادئ القانون الدولي والقيم السامية التي يرتكز عليها ميثاق منظمنا العالمية .

السيد اكينيمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، باسم وفد نيجيريا يطيب لي أن أتوجه اليكم بالتهنئة على انتخابكم إجماعيا وعن جدارة رئيسا للدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وينضم وفدي الى المتكلمين السابقين في التعبير عن مشاعره إزاء مزاياكم الشخصية العظيمة التي أهلتكم لهذا المنصب الرفيع . ولا يساورني أدنى شك في أن هذه الدورة ستكفل بالنجاح الباهر تحت قيادتكم القديرة . ولهذا يسعدني أيما سعادة أن أتعهد لكم بتأييد وفدي وتعاونه الكاملين في اضطلاعكم بمهمتكم الشاقة .

إننا نقترح من عمل هذه الدورة الراهنة باحساس بالواقعية الموضوعية . إن أهداف الميثاق ومقاصده الاصلية أصبحت تنطبق على واقع اليوم أكثر من أي وقت مضى ، في سعينا من أجل وضع نظام سلمي عالمي ، وعملية تنمية اقتصادية معززة . ومن ثم تقع على عاتق الاعضاء الحاليين لهذه الجمعية العالمية مسؤولية كفالة تحقيق تلك المشمل العليا . إن الميثاق ، كما جرى تطبيقه منذ نشأة هذه المنظمة ، معززا بالقرارات

والمقررات التي تفتح عن وجهات النظر والطموحات المشتركة ، لا يزال مرنا بما يكفي لتحقيق المسمى الحالي الرامي الى اصلاح هيكل منظومة الأمم المتحدة .

إن تدابير الاصلاح التي وضعها الامين العام تجسد محاولة جادة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . ولا ينكر أحد صعوبة هذه المهمة التي نُصِّر مرة أخرى على أنها لا بد وأن تظل أمينة للمقاصد والاهداف الرئيسية التي وجهت الأمم المتحدة اليها جهودها عبر كل تلك السنوات الطوال . ولا يمكن للعالم أن يحرم هذه المنظمة من فعاليتها ومبادئها العالمية التي تتسق وطموحات كل الدول الاعضاء كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها . إن الحاجة الى خفض النفقات وعدد الموظفين لا يجب أبدا أن تطمس الحاجة الى فعالية الجهود التعاونية التي أصبحت تمثلها المنظمة .

ولابد للمنظمة أن تظل ملتزمة بالسعي القوي من أجل الاضطلاع بالجهود الحميدة الممثلة في القرار د إ - ٢/١٣ المتخذ في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ، لمساعدة الاقتصاد الافريقي على الانتعاش والنمو . ونؤمن ايمانا راسخا بأنه لا يجوز السماح لأي شيء بالانتقام من تصميم هذه المنظمة على الحفاظ على هذا البرنامج على أساس قائمة للأولويات التي تستحق تخصيص قدر أكبر من الموارد .

وسيؤيد وفدي عملية الاصلاح الجارية حاليا ، شريطة أن تتوخى مزيدا من الفعالية دون أي تقليص للموارد التي يتعين تخصيصها على نحو كاف ، سواء كانت موارد بشرية أو مالية أو مادية . ولكن لسوء الحظ ، فإن محاولة إعادة تشكيل الامانة العامة التي حدثت في وقت مبكر من هذا العام والتي تكمن وراءها أغراض سياسية ، من شأنها بالتأكيد تقويض الدعم الواسع النطاق الذي سبق أن تعهدت الدول الاعضاء بتقديمه لهذه العملية . وعلى الامين العام الآن أن يركز اهتمامه فقط على إعادة التنظيم الذي يكفل كفاءة الاداء الاداري . والاهم من ذلك أن تُراعى في هذه العملية مراعاة شامة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة في السيادة بين كل الدول الاعضاء .

وتسهيلا لإعادة تنظيم ميسر للأولويات ، وتنشيطا لاطار مؤسسي جيد يتوخى تحقيق التنمية ، فإن العالم يحتاج الى السلم . بل أنه يستحق السلم .

ومع ذلك لا يزال هذا الوضع المثالي بعيد المنال . إن القارة الافريقية ، التي تضم أقل بلدان العالم نمواً ، تعاني للأسف من وباء الصراعات المعقدة . ويمكن أن نعزى معظم هذه الصراعات الى الأنشطة الشريرة التي يقوم بها نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري .

لقد استرعت حكومة بلادي باستمرار انتباه المجتمع الدولي الى مخنة الملايين من السكان الاصليين في جنوب افريقيا . ونحن نتعاون مع الدائرة المتسعة باستمرار من الأمم الفيورة التي تواصل حث البلدان التي تسمح أعمالها واعلاناتها بأن يجرؤ نظام الفصل العنصري على أن يتحدى صراحة الرأي العام العالمي ، على أن تعي جسامه الموقف السلبي الذي تتخذه .

ولا مبالغة في أن الحاجة الى اتخاذ المجتمع الدولي تدابير ملموسة وفعالة ترمي الى استئصال الفصل العنصري ، الذي أُدين إدانة قاطعة بوصفه جريمة ضد الانسانية ، جديرة بالتاكيد أكثر من أي وقت مضى .

لقد مزق نظام الفصل العنصري نسيج الأسرة ودمر أماكن السكن المتواضعة التي يقطنها الفقراء من السكان الافريقيين . وقد أشعل النار في سويتو ونكل بالشبان الافريقيين بالتعذيب والسجن . وجرّد السكان الاصليين من انسانيتهم بحرمانهم من هويتهم الوطنية . واليوم يجري تطبيق أكثر من ١٠٠ قانون لكتم الافواه ، ولاسيما أفواه أجهزة الاعلام .

لقد شعر أصدقاء نظام الفصل العنصري في السنوات الاخيرة الماضية بالغبطة إزاء التدابير الشكلية التي عرضها العنصريون للعالم على أنها اصلاحات . وبينما كانوا يبجلون هذه الإيماءة الجوفاء ، كنا نقف وقفة راسخة في معارضتنا الصامدة لهذه المواقف السياسية المسكّنة . فالسلام الحقيقي في جنوب افريقيا لا يمكن أن يسود إلا إذا قُضي على نظام الفصل العنصري قضاء مبرما .

ومع ذلك لا يمكننا أن ننكر أنه خلال السنوات الاخيرة الماضية أبدت الاغلبية الساحقة من المواطنين العاديين والمنظمات الخاصة والمؤسسات التعليمية والمنظمات

الدينية وغيرها من المنظمات الحسنة النية في كثير من البلدان بغضها لهذا الحكم غير العادل إما بسحب استثماراتها من جنوب افريقيا ، أو بحث حكوماتها بقوة على فرض جزاءات اقتصادية على العنصريين . ونحن نراقب باهتمام وارتياح عميقين النهج المتسم بالنضوج البالغ الذي يتبعه الطلاب ورجال الاعمال والاتحادات العمالية في اتخاذ إجراء ملموس يبرز التزامهم بالحرية السياسية والتحرر الاقتصادي لاغلبية السكان في جنوب افريقيا . إلا أننا ، مع الأسف ، لا نزال نجد عدم اكتراث لدى شخصيات قوية في مراكز حكومية عالية . ولكن رياح التغيير التي هبت من شوارع شاربفيل ، وتعمرت في صفوف مدارس سويتو ، أصبحت إعماراً يستجمع قوته وسيحتاج لا محالة كل بقايا القمع والقوانين غير العادلة لنظام الفصل العنصري .

لقد كانت عملية توجيه الرأي العام العالمي نحو اتخاذ اجراء حاسم عملية طويلة ومحبطة في بعض الاحيان . ولكن الموقف الحالي يبشر بالخير لـ ٢٢ مليوناً افريقيا في جنوب افريقيا . إن الأدوار الايجابية التي تظلع بها حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية وبلدان الشمال والدول الاشتراكية وبعض البلدان الغربية جديدة بالثناء . وأصبح النمو السريع للحركة المناهضة للفصل العنصري في الولايات المتحدة يتخذ الآن أبعاداً جعلت كونغرس الولايات المتحدة يبدي بصورة قاطعة رغبته في إحداث تغيير ايجابي في معقل الفصل العنصري . إن الفصل العنصري لم يعد ينظر اليه من منظور حزبي أو عقائدي أو عرقي .

ومن الواضح أن سياسة نيجيريا إزاء جنوب افريقيا سياسة شرف ، ولكنها أيضاً سياسة ملتزمة بالمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة . ولقد أعلنت دائماً أن ايماننا بالكفاح المسلح في جنوب افريقيا وناميبيا يستند الى ضرورة انتزاع الحريات الاساسية ، التي يحارب من أجلها دائماً عدد من البلدان في أوروبا وأمريكا ، من نظام غير عادل . وفي هذا الصدد نؤيد إجراء حوار ، على أساس المساواة العرقية الحقة ، لحسم مسألة القضاء المبرم على الفصل العنصري . فليتباحث العنصريين مع المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين بغية وضع حد للعنف الذي بدأوه ،

وعندئذ ستمكن هذه المنظمة من مواجهة المسائل الرئيسية الأخرى التي لا تزال تسبب الانقسام في العلاقات الدولية .

إن فشل الأمم المتحدة حتى الآن في حسم مسألة استقلال ناميبيا يرتبط ارتباطاً معقداً بجميع المشاكل التي تتطلب حلاً مبكراً في الجنوب الأفريقي بأكمله . فالعنصرية والتمييز العنصري كانا دائماً سمة إخضاع جنوب أفريقيا لناميبيا . وعندما وافق مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ على خطة استقلال ناميبيا ظن العالم أن نهاية كابوس السكان الأصليين أصبحت وشيكة . إلا أنه ، بدافع من اصدقاء جنوب أفريقيا الغربيين ، أُدخلت مسائل غريبة لكفالة حرمان الشعب النامبي من حريته . إن نيجيريا تشجب بقوة مفهوم الربط السيء الصيت . وإنما نرفض أيضاً أية حيل سياسية ومواقف متقلبة تستبعد الاعتراف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب النامبي . وإن تشجيع الجماعات المنشقّة لا يخدم إلا أغراض جنوب أفريقيا القائمة على الفصل العنصري والاستغلال الاقتصادي للاتحاد الشرير في ذلك الاقليم . ولا بد من تعزيز مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتمكينه من القيام بصورة فعالة بإدارة الاقليم الى أن يتحقق تنفيذ الخطة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بحذافيرها .

في العام الماضي اتخذت الجمعية العامة قراراً يقضي بإعلان جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون . وقد كانت هذه اللفتة ولا تزال في رأي نيجيريا لفتة حميدة . ويعتقد وقد بلادي أن البلدان المتاخمة لجنوب الأطلسي ملتزمة بإبقاء هذه المنطقة بعيدة عن التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، والحفاظ بالتالي على طبيعتها البريئة .

إن بلادي تتوق الى التعاون مع أي من البلدان المجاورة في أي جهد من أجل تحقيق هذا الهدف . ونحن على استعداد للتعاون مع كل الدول المطلة على جنوب الأطلسي بغية ضمان حرية الملاحة والتنبوء بالأحوال الجوية وكل الخطط الداعية الى حماية البيئة ، مما يكفل حماية مصالح كل البشرية بالقدر الكافي . وبالنسبة لاصدقائنا في

أمريكا الجنوبية فإننا نعرض عليهم رؤيا يصبح جنوب المحيط الاطلسي فيها محيطا يجمعنا بدلا من أن يفرق بيننا .

وأقل ما يقال عن الحالة القائمة بين تشاد وليبيا أنها حالة مؤسفة ومحرزنة للغاية . وتضطلع منظمة الوحدة الافريقية حاليا بدور الوساطة ، ولا تزال تسعى الى ايجاد حل سلمي للمشكلة . لذلك من الضروري للغاية أن نؤيد جميعا قضية السلام التي تروج لها منظمة الوحدة الافريقية في هذا المدد . ويسعدنا بالتالي تأجيل الجمعية العامة إدراج هذه المسألة على جدول أعمالها بغية إعطاء فرمة أكبر لاجراء المزيد من المشاورات .

وقد أتيحت الفرمة لاجراء هذه المشاورات على أعلى مستوى بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ في لوساكا بزامبيا . وقد أعادت هذه الفرمة مناخا للحوار نعتقد أنه سيعزز عملية الحل السلمي للصراع . وفي الحقيقة ، أكد طرفا الصراع من جديد على التزامهما بالعمل على ايجاد تسوية تفاوضية للنزاع واستعدادهما لذلك . وعلاوة على ذلك ، فإنهما قبلتا اطار منظمة الوحدة الافريقية لحسم هذا النزاع .

وفي هذا الصدد ، أكدت اللجنة المختصة المعنية بهذا النزاع ، والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، على الحاجة الى ايجاد حل افريقي وسلمي لهذا النزاع وحذرت من تدويله . ولذلك فإننا ندعو الجمعية العامة والمجتمع الدولي الى احترام رغبات افريقيا . وإننا نطالب باحترام جهود السلام التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بهذا الصراع ، إذ قد تكون هناك عودة سريعة للسلام الى المنطقة كيما تكرر الموارد لعملية التنمية .

إن وفد بلادي لا يعتقد أن الحالة في الشرق الاوسط مستعصية الحل . والحقيقة هي أن غياب الارادة السياسية لاعطاء الفلسطينيين الحق في إقامة وطن لهم يعني استبعاد أحد الاطراف الرئيسية وتجاهل المسائل الرئيسية في أية عملية تفاوضية محتملة . وبقدر ماتؤكد نيجيريا على حق اسرائيل في الوجود ، فإن وفد بلادي على اقتناع بأن قضية السلم مستخدم إذا أمن كل المعنيين بالتعايش السلمي . وتحقيقا لهذه الغاية

يؤيد وفد بلادي تاييدا تاما عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط، تمثل فيه كل الاطراف الرئيسية في هذا النزاع الذي طال امده . وإنما لا نشاطر الرأي القائل بأن عملية السلم متميز بانكار حق منظمة التحرير الفلسطينية في أن تمثل في هذا المؤتمر .

وعندما اتخذ مجلس الامن بالإجماع ، في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، قرارا يطالب بوقف الاعمال العدائية بين العراق وايران تنفس العالم المعداء . ومن أجل تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، نطالب جميع البلدان التي توجد قواتها البحرية حاليا في الخليج بأن تسحبها . ليس هناك مبرر للدعوة الى وقف الاعمال العدائية من ناحية ، والقيام بعد ذلك مباشرة بعملية حشد لقوة بحرية ضاربة متطورة مما يزيد من معوية تحقيق السلام . ومما يشجع خيبة الامل أن العراق وايران ، وهما بلدان صديقان لنيجيريا منذ امد طويل ، لم يحققا حتى الآن السلام الذي يحتاجان اليه من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى نفس المنوال يستحق شعب افغانستان السلام . وتحقيقا لهذه الغاية نؤيد الجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للامين العام تحقيقا للوفاق الوطني . ويمتقد وفدي أنه قد آن الاوان لتمكين شعب كمبوتشيا من أن يبدأ في عملية إعادة التعمير والتنمية بعد فترة مطولة من الصراع وعدم الاستقرار . إن سجل الاحداث المحزنة في بلد صديق عضو في حركة عدم الانحياز يشغل وفد بلادي كثيرا . ونحن نحث كل الاطراف في هذا النزاع على أن تبدي احترامها للسلامة الاقليمية لكمبوتشيا ومركزها غير المنحاز بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع .

منذ ١٩٨٥ اعتقد العالم اعتقادا له ما يبرره أن نهاية سباق التسلح أصبحت وشيكة . إن إعلان الدولتين العظميين الرئيسيتين بأن جولة جديدة من محادثات نزع السلاح ستعالج خفض الاسلحة النووية ، الامر الذي يؤدي الى القضاء عليها في النهاية ، قد أشنت عليه حكومة بلادي باعتباره خطوة في الاتجاه السليم . ووفدي يرحب بما أعلن في ١٨ ايلول/سبتمبر من أن الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد اتفقا ، من حيث المبدأ ، على معاهدة للقضاء على القذائف المتوسطة والقصيرة المدى . وسنواصل حث كل الدول النووية على تكريس طاقات أكبر للقضاء الكامل على جميع اسلحة التدمير الشامل .

ما برحت الأمم المتحدة لفترة ٢٦ عاما تحت الدول الحائزة على الاسلحة النووية على توقيع معاهدة لحظر التجارب النووية . ولذلك يبدو فرض حظر مؤقت على التجارب

نهجا منطقيا للغاية . وبناء على ذلك ، يشيد وفدي بالاتحاد السوفياتي على مبادرته الجسورة في السنة الماضية بفرضه حظرا فرديا على تجارب الاسلحة النووية . ومن سوء الحظ ان هذه المبادرة الحميدة قد انتهت . ومن المؤسف ان الدول الاخرى لم تحذ حسذو الاتحاد السوفياتي ، وبذلك جعلت السعي من أجل عالم خال من الاسلحة النووية أكثر صعوبة .

هناك تكامل واضح بين نزع السلاح والتنمية والامن . وعلى سبيل المثال ، يقدر الانفاق العسكري في العالم حاليا بتريليون دولار أمريكي ، بينما عبء الديون مجتمعة لكل البلدان النامية يمل الى نفس المبلغ تقريبا . ويؤيد وفدي بقوة أي تحرك من شأنه توفير جزء من هذه النفقات الهائلة على التسلح وتخصيمه لأغراض التنمية . ويجدر مراعاة عدم استغلال أي فكرة حسنة لأغراض الحرب الايديولوجية .

إن المؤتمر المعني بالملة بين نزع السلاح والتنمية الذي انتهى مؤخرا لم يحقق هدفه الرئيسي . ومع أن المؤتمر اتفق على التعريفات الاسامية ، فقد اعتمدت افكار خارجية تميل الى رفع الجوهر المجرد للامن المسلح على ذاك الخاص بالتجارة والتنمية . والامر الذي يجعل التقدم أكثر صعوبة هو عدم اعتماد خطة قاطمة من خلال الترتيبات المالية للإفراج عن الموارد التي يؤمل أن توفر من نزع السلاح .

إن الحالة الاقتصادية العالمية في الوقت الحاضر ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية ، تحتاج الى تحقيق المزيد والكثير . وبينما تحقق مزيد من التقدم فسي البلدان المتقدمة النمو للسنة الخامسة على التوالي ، فإن التوقعات الاقتصادية للبلدان النامية بصفة عامة ، والبلدان النامية في افريقيا بصفة خاصة ، لاتزال قاتمة تماما . وبرغم الجهود المضنية التي تبذلها معظم البلدان النامية بغبة تحقيق مستويات معقولة من التكيّف الهيكلي ، فإنها لاتزال تعاني من مشاكل الدين النقدي ومشاكل خدمة الديون التي لا يمكن تخطيها ، ومن انخفاض أسعار السلع ، والحمائية التي لا مبرر لها في بعض البلدان المتقدمة النمو ضد سلع البلدان النامية ، وارتفاع أسعار الفائدة .

ولعلنا نذكر أنه في أيار/مايو ١٩٨٦ ، عقدت دورة استثنائية للأمم المتحدة انتهت إلى اعتماد برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، والذي تقرر تنفيذه على الأمد الوطني والاقليمية والدولية . وبرغم التدابير التي اتخذتها البلدان الافريقية على الصعيد الوطني في شكل تكيّف هيكلي ، وعلى الصعيد الدولي دعماً لبرنامج الأمم المتحدة عن طريق تفيضة قدرها ١٢,٤ بليون دولار أمريكي للمؤسسة الإنمائية الدولية ، على أن يخصم ٤٥ في المائة منها للمنطقة الواقعة جنوبي الصحراء في افريقيا ، لايزال من غير المحتمل أن يقدم التدفق المالي الكافي لرأب الصدع التمويلي الذي ينتظر أن تواجهه افريقيا حتى عام ١٩٩٠ وما بعده .

إن المؤتمر الذي أشرفت عليه اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة والذي كرس بالكامل لتحدي الانتعاش الاقتصادي والإسراع بالتنمية في افريقيا قد انعقد في أبوجا بنيجيريا في الفترة من ١٥ إلى ١٩ حزيران/يونيه من هذا العام . ولقد أوصى المؤتمر بنهج شامل لتدفقات المساعدة من أجل تعزيز برامج التكيّف الهيكلي في افريقيا ، وركز بمفّة خاصة على إنفاق الاموال على قطع الغيار والمواد المطلوبة لزيادة استخدام القدرات الموجودة بالفعل في الصناعة والزراعة والبنية الأساسية العامة . وقد دعا المؤتمر إلى بذل جهد استثنائي من أجل خفض عبء خدمة الديون للبلدان الافريقية ، والذي ينبغي أن يتضمن استمرار التدابير الرامية إلى تحويل ديون المساعدة الإنمائية الرسمية إلى منح ، وتمديد فترات الدفع ومنح فترات السماح ، وتخفيض أسعار الفائدة على الديون الرسمية القائمة حالياً والنظر في إمكانية دفع الديون بالعملات المحلية للبلدان الافريقية . وانني أشيد من كل قلبي بهذه التوصيات وأوصي الجمعية باعتمادها .

إن اهتمامنا يتركز على حقيقة أن الكثير متوقع منا على سبيل التخفية ، ولكن يبدو أنه ما من شيء يتحقق مقابل التضحيات التي كنا ولانزال نقدمها . ففي الماضي القريب كان هناك بعض المقترحات التي تقدمت بها بعض البلدان المتقدمة النمو من أجل تخفيف أزمة الدين التي تعاني منها افريقيا . ومن سوء الحظ أن وعود خطبة بيكر

والمقترحات البريطانية الخاصة بإعادة الجدولة وتقديم التنازلات بخفض أسعار الفائدة بالنسبة للبلدان النامية لم تنفذ حتى الآن .

وعلى الرغم من هذه الجهود لا يزال يطلب قدر كبير من العمل للوفاء بتوسع طلبات البلدان النامية من الموارد ، وخاصة عندما يكون الاستثمار الخارجي قد انخفض أيضا انخفاضاً كبيراً ، من ١٧,٢ بليون دولار أمريكي في ذروته عام ١٩٨١ ، بالنسبة لكل البلدان النامية التي تستورد رأس المال ، إلى ٧,٧ بليون دولار أمريكي عام ١٩٨٥ . وهكذا فإن المطلب القائل بأن البلدان النامية يجب أن تمول خدمة الدين من فائض التجارة وليس من تدفقات رأس المال الإضافية ، لا يزال أمراً لا يمكن تحقيقه .

وليس لدي شك في أنه عندما يقدم الأمين العام تقاريره إلى هذه الجمعية بشأن جهوده الرامية إلى معالجة الأزمة المالية في أفريقيا فإننا سنحصل على معلومات كاملة عن المقترحات العملية والمقبولة سياسياً التي قدمها فريق الخبراء الذي شكله في نيسان/أبريل لمعالجة التدفقات المالية وتخفيف عبء الديون على البلدان الأفريقية . إن هذه الجمعية ، والمجتمع الدولي عموماً ، يمكن أن يفعل الكثير لتأييد برنامج العمل والمقترحات التي من شأنها أن تزود أفريقيا بمفحة خاصة والبلدان النامية بمفحة عامة بالموارد الخارجي الأساسي اللازم لتنميتها .

إن الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي انعقدت بجنيف في تموز/يوليه و آب/أغسطس من هذا العام ، أتاحت للمجتمع الدولي فرمة فريدة للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المترابطة كالديون وتدفق الموارد والتجارة والتنمية . وقد اعترف هذا المؤتمر بأن أي حسم لمسألة الديون لا بد وأن يكون في سياق الحاجة إلى تعزيز نمو العالم النامي وتنميته . في جنيف وافق المجتمع الدولي على أنه بينما تحتاج البلدان النامية إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها ، فإن هناك في الوقت نفسه التزاماً على عاتق البلدان المتقدمة النمو بزيادة تدفقات الموارد إلى أمم العالم الثالث . وقد وافقت الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أنه منذ إنهيار أسعار السلع ، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة عبء الديون على كاهل البلدان النامية ، باتت هناك حاجة ملحة بالنسبة

للمنتجين والمستهلكين للمواد الخام أن يعملوا معا من أجل تعزيز اتفاقات السلع ، لا بسبب الحاجة الى إعادة أسعار السلع الى مستويات مربحة ومنصفة فحسب ، وإنما أيضا لإعادة تنشيط التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ولقد ذكّرنا الدورة السابعة للاونكتاد بأن التعاون المتعدد الاطراف عامل مساعد لإحياء وإنعاش الاقتصاد العالمي ككل .

ولا يمكن أن يُفترض بأن الافكار ، أو حتى الآليات ، اللازمة لإيجاد مزيد من الحلول للقضايا الملحة المتصلة بالاقتصاد العالمي لا ينبغي متابعتها إلا في السياق الشمالي الجنوبي . على العكس من ذلك ، تدرك البلدان النامية تمام الإدراك ، بل وقد بيّنت بطريقة ملموسة من خلال مختلف الآليات ضرورة استغلال إمكانية التعاون فيما بينها في المجالين الاقتصادي والتقني .

إن نيجيريا ، بالتعاون الوثيق مع شركائها في الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى ، اتخذت خطوات لتنشيط قدرة منطقتنا دون الاقليمية على تحقيق انتعاش اقتصادي سريع عن طريق تحرير التجارة وتجميع الموارد . إلا أن جميع البرامج المشتركة الموضوعة بالتعاون النشط مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة ، وكذلك منظمة الوحدة الافريقية ، لا يمكنها تحقيق الاهداف المرجوة إلا بتسوية مشاكل الديون واستقرار أسعار الصرف والوصول بشكل أكبر الى أسواق البلدان المتقدمة النمو .

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة ، المعقود في امستكهولم عام ١٩٧٢ ، انجازا هاما ، فهو لم يزد الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالبيئة فحسب ، وإنما ساعد أيضا على تشكيل توافق آراء عالمي بشأنها . وقد تولد عن ذلك المؤتمر عدد من المبادرات بشأن البيئة تُوّجت بانشاء لجنة عالمية معنية بالبيئة والتنمية ، أصدرت تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" .

وحكومة بلادي ترحب بذلك التقرير ، ونشعر برضى خاص بشأن الرسالة الاساسية التي حملها بأن هناك صلة وثيقة بين البيئة والاقتصاد وأن هناك حاجة الى ضمان ألا يعيق التطور المستمر قدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

إننا نهتم اهتماما كبيرا بمسألة البيئة ، وذلك على نحو ما تظهره التدابير التي وضعناها للحفاظ على بيئتنا . كما أننا ندرك تماما أن هناك مشاكل بيئية كبرى ذات طابع عالمي في كثير من الأحيان ، ولذلك لا نجد من المفيد أن يعزى نقص الاهتمام بحماية البيئة الى حد كبير الى البلدان النامية ، لأن مسؤوليتها عن مشاكل البيئة هامشية في أغلب الأحيان .

فضلا عن ذلك ترى حكومة بلادي أن علينا أن نحذر ترجمة القلق بشأن حماية البيئة الى شكل جديد من المشروعية لتقديم المساعدة الإنمائية من جانب المؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الاطراف ، وذلك حتى لا يزداد عبء تكلفة التنمية دون مبرر للبلدان النامية المثقلة بالعبء فعلا .

لقد وملت مشاكل إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها حدا يندر بالخطر . ولقد جاء المؤتمر الدولي الذي تبنته الأمم المتحدة والمعقود في فيينا في أوائل هذا العام في وقته تماما . وبجانب العقوبات الجسيمة التي تنص عليها قوانين نيجيريا ضد إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وقامت نيجيريا على المستوى الدولي بتوقيع اتفاقات ثنائية مع بعض البلدان لمعالجة المسائل المتعلقة بالمخدرات ، وبخاصة الاتجار غير المشروع بها . لدى نيجيريا أيضا قوانين ونظم وطنية تتمشى مع اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن العقاقير المنشطة . وبينما تؤيد نيجيريا فكرة إبرام اتفاقية دولية تعالج إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، ينبغي التأكيد على أن التوحيد العالمي للعقوبات ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات أمر طال انتظاره . وسيوقف هذا بالتأكيد حركة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من البلدان ذات العقوبات الشديدة الى البلدان ذات العقوبات الأخف .

في الختام أود مرة أخرى أن أؤكد التزام وفد بلادي بمبدأ التعددية في جميع مجالات نشاط المنظمة . ولن تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدورها الايجابي في الاحداث العالمية إذا ما انحرفنا عن مقاصد ميثاقها وأهدافه . ولذلك ينبغي أن نستعد للقيام بأكثر من مجرد اتهام الدول الكبرى باحتكار المسؤولية عن تسوية النزاعات والمبادرة بها .

إننا مقتنعون بأن الوقت قد حان لنتقاسم جميعا المسؤولية عن السيطرة على النزاعات عن طريق الالتزام الفعال بالسلم العالمي . وينبغي أن نعى باستمرار إلى الإسهام بالأفكار التي تسهل تلك العملية . وإن مسألة السلم مسألة حاسمة للغاية لا يسعنا في ضوءها أن نتنمل عن تلك المسؤولية .

ينبغي أن يكون عالمنا سلم ، وعالم آمن ، وقبل كل شيء ينبغي أن يكون عالم عدالة نعمل فيه معا على التمسك بمبادئ الميثاق ومقاصده لتحقيق مستقبلنا المشترك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥